

بالموائى وإحداث الوكالة الوطنية للموائى وشركات استغلال الموائى. كما توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين بقرار للمجلس الدستوري، تحمل رقم 810/11 الذي بت بمقتضاه في الطلب الذي تقدم له بقصد التصريح بشغور المقعد الذي كان يشغله المرحوم العلمي التازي، المنتخب سابقا عن هيئات ممثلي غرف الصناعة والتجارة والخدمات بجهة مكناس تافيلالت، وقد صرح المجلس الدستوري بشغور المقعد الذي كان يشغله المرحوم العلمي التازي.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس طلب السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بتقديم السؤال الفريد الموجه إلى وزارتها في بداية هذه الجلسة.

وبمراسلة من السيد رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد، يخبر من خلالها المجلس طلب الفريق بتأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تبيد أموال عمومية ببعض المؤسسات البنكية إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 12 أبريل 2011:

- عدد الأسئلة الشفهية: 40 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 31 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 19 سؤالا.

شكرا لكم، ولكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بست طلبات إحاطة، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد، فليفضل أحد السادة مشكورا.

تفضل، لك الكلمة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا نعيش اليوم وضعا تاريخيا دقيقا، وضع يجسد تلاخ الرؤى بين جلالة الملك وتجاوب المؤسسة الملكية مع تطورات كل كافة القوى الحية.

الآن، هناك، السيد الرئيس، حراك متعدد الأوجه، أتساءل كيف

محضر الجلسة رقم 750

التاريخ: الثلاثاء 08 جمادى الأولى 1432 (12 أبريل 2011)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وواحد وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الواحدة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين من السيد الوزير الأول بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 39.10 يتعلق بالتجميع الفلاحي؛

- مشروع قانون رقم 38.10 يتعلق بالهيئات بين المهنية للفلاحة والصيد البحري؛

- مشروع قانون 56.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات؛

- مشروع قانون رقم 20.10 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.02 المتعلق

يشرفني أن أحيط المجلس الموقر علما، ومن خلاله الرأي العام الوطني، بقضية إضراب رجال التعليم.

السيد الرئيس، إذا كان الإضراب حق مشروع، يكفله الدستور، والغرض منه هو إثارة انتباه المسؤولين ومعالجة مطالب المضربين، وكذلك حث الحكومة على التعامل مع مطالبهم بجدية، إلا أنه يجب ألا يتعارض مع المصلحة العامة، فالإضرابات المتكررة والمفتوحة لرجال التعليم منذ 22 مارس من السنة الجارية بمختلف مناطق المغرب عامة، والأقاليم الجنوبية بصفة خاصة، تجعلنا في الفريق الحركي نتساءل عن مصير أبنائنا بهذه المناطق؟ علما أنها تضررت بفعل أحداث العيون، مما ينذر بسنة بيضاء، الأمر الذي يجب أن تأخذها الحكومة مأخذ الجد، للسهر على احترام السير العادي للدراسة حتى يتسنى لفلذات أكبادنا من تدارك ما فاتهم من دروس ومواكبة نظائرهم بالمؤسسات الخصوصية، علما أن بعض المضربين يدرسون بهذه المؤسسات، الأمر الذي يتعارض ومبدأ تكافؤ الفرص.

السيد الرئيس،

الأمر الآن يستلزم على الحكومة التدخل بشكل فوري لمعالجة وتصحيح صيرورة التعليم، وهذا كذلك يتطلب التعجيل بعرض مشروع القانون التنظيمي للإضراب وفق فلسفة تضمن هذا الحق وكذا المصلحة العامة للمواطنين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أومو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إحاطتنا علما تتعلق بالأوضاع بأقاليمنا الصحراوية، الموضوع الذي نعتبره في فريقنا ذو أهمية بالغة وأهمية قصوى وأولوية الأولويات.

مرت الآن خمسة أشهر على أحداث أكديم إيزيك المؤلمة، فقام وفد من حزبنا، حزب التقدم والاشتراكية، بزيارة الأقاليم يوم الجمعة الماضي ويوم السبت، لاحظنا بعين المكان كأن هناك تراجعا في المسار الوارد في الخطاب الملكي ليوم 6 نونبر الماضي، هناك قلق ونفور وتأثر يرفضه المغاربة جميعا.

الأوضاع تزداد تفاقما بعين المكان، وكذلك الوضع في تزايد الاحتقان، لا بد من إشارات قوية تندرج في إطار بلورة الخطاب الملكي السامي ليوم 11/6 الماضي، الوضع يحتاج إلى إستراتيجية تنموية مغايرة لما هو عليه الوضع الآن، الوضع يحتاج إلى توجيه آخر غير التوجيه الحالي بعين المكان. لا بد

تتفاعل الحكومة والبرلمان مع هذا الحراك المتعدد الأوجه؟

- أولا، وجب علينا، حسب رأي المتواضع، أن نراعي التوجهات والمؤشرات التي يتطلع إليها كل المغاربة عند مناقشتنا لكل مشاريع القوانين المعروضة علينا، لأن هذه المشاريع أعدت في فترة لم تكن تستشرف مغرب ما بعد 09 مارس؛

- ثانيا، بخصوص حقوق الإنسان، السيد الرئيس، يجب توسيع فهمنا لحقوق الإنسان، إذ لا يعقل أن يدافع المنتظم الدولي عن حقوق الإنسان، وقادة الدول الكبرى، وعلى رأسهم الرئيس أوباما، دون الانتباه إلى ضحايا الهجرة السرية، فالسيد الرئيس، هؤلاء شهداء انتهاك حق الشغل وحق العيش الكريم.

والأدهى من ذلك، السيد الرئيس، كيف تناست المنظمات الحقوقية الوطنية هؤلاء الضحايا الذين يتجاوزون ضحايا الحروب وضحايا الربيع العربي؟ فكيف يمكن إصنافهم وتعويض أسرهم من الضرر الذي لحق بهم؟

- ثالثا، إن كل عملية إصلاح تحمل بداخلها خطورتين:

• الخطورة الأولى، تتعلق بالمقاومة الطبيعية للتغيير؛

• الخطورة الثانية، وهي نتاج طبيعي للأولى، وتمثل في الإنزلاقات والديسائس، لأننا بدأنا نلاحظ انتشار حركات احتجاجية غامضة أو المطالبة بحقوق فيها الموضوعي والمعقول، وفيها ما هو غير معقول، وفيها حق أريد به باطل، وهذا ما نسميه "انفلات للمطالب".

الآن، الكل يراقب ولا أحد يتحمل المسؤولية، هل بهذا التهرب من المسؤولية سنواجه المستقبل؟ وهنا أعب عن قناعاتي الشخصية، أقول، السيد الرئيس، أعب عن قناعاتي الشخصية، وكأن المغرب لا توجد به قوانين ومؤسسات، وترسخت لدى البعض أن المغرب مستباح لأي شيء.

نعم، هناك ثغرات، ولكن ليست بالحجم الذي يتصوره البعض، الآن فإما أن يتحمل كل منا المسؤولية التاريخية، وإما أن نحتكم إلى المنهجية الديمقراطية بإجراء انتخابات مبكرة، شفافة ونزيهة، تفتح المجال لكل القوى المجتمعية القديمة والجديدة، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون. وهذا كله حتى لا تترك المغرب عرضة للمغرضين.

اللهم إني قد بلغت، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

لا بد أن نسأل أنفسنا: هل سنستمر في العمل وفقا للمنهجية والأساليب القديمة، والتي برهنت التجربة بأنها تستوجب الآن وأكثر من أي وقت مضى مراجعتها بما في ذلك طريقة طرح الأسئلة، بما في ذلك المبادرات المطلوب منا أن نطلقها من أجل أن نحول هذه المؤسسة إلى ساحة للنقاش العمومي، إلى مؤسسة تعكس نبض الشعب وتتجاوب مع أسئلته الكبرى؟ هل سنستمع كذلك إلى نفس طريقة طرح الأسئلة وإلى تلاوة لأحقة الأسماء السادة المستشارين؟

إننا كذلك نريد أن نحبي هذه الثلة من السيدات والسادة المستشارين، وزملائنا في الغرفة الأولى الذين واطبوا على الدوام في الحضور من الأغلبية أو من المعارضة، ولكن لا بد أن نطرح الأسئلة المتعلقة بهذا الغياب اللافت، لماذا لا يتم تحريك وإعمال مقتضيات النظامين الداخليين؟

هل سيستمر المجلس في إدارة ظهره إلى الأسئلة الحقيقية التي يطرحها الشارع المغربي؟

ثم من جهة الحكومة: هل تريد الحكومة أن تستمر في صم أذانها وأن لا تتخذ من الخطوات ومن الإجراءات ومن المبادرات الجريئة ما يساعد على إنضاج ظروف نجاح هذه الدينامية التي أطلقها جلالة الملك بمناسبة خطاب 9 مارس؟ أليس من المطلوب بالنسبة للحكومة وكذلك وزيرها الأول أن ينصت لرأي المغاربة وأن يتفاعل مع هذه المؤسسة؟

لقد سبق لنا، ولاحظتم ذلك، أننا في الكثير من المناسبات طرحنا أسئلة جوهرية حول تفشي الفساد في مختلف المؤسسات والإدارات، طرحنا أسئلة جوهرية حول مفهوم الزمن المتخلف لدى الحكومة، ودقينا ناقوس الخطر حول عدد من المطالب، واليوم نجد بأنه آن الأوان، لا من الحكومة ولا من مؤسسة البرلمان، أن يغيرا من منهجية عملهما.

ألم يكن الوقت بعد لكي تقدم الحكومة كذلك قانون مالي تعديلي، لأن الحكومة شقنا كيفاش عاجلت مطالب حملة الشهادات، صحيح أنها عاجلت مشكل، ولكنها فتحت باب جهنم على المغرب، ولا بد أن نطرح الأسئلة الحقيقية المرتبطة بتدبير الشأن العام، لأنه إذا لم نعالج هذه المشاكل عندئذ تصبح المطالبة بجل البرلمان، تصبح المطالبة بإسقاط الحكومة مطلبين مشروعين.

ولا بد من هذه المؤسسة أن تعيد النظر وبشكل جذري في أدوات وفي منهجية عملنا، لأننا نحن جزء من هذا الشعب، ويجب بعيدا عن أية مزايده، لسنا نزايد في هذا الصدد، ولكن لا بد أن نعيد النظر، وأن نمتلك جرأة تقديم النقد الذاتي، لا من جهة الحكومة. أين هو الإعلام العمومي فيما يتعلق بتفاعله مع هذه الدينامية غير المسبوقة التي تعيشها بلادنا؟

لماذا لم نر الحكومة تعلن عن تدابير وإجراءات مصاحبة ومواكبة في شتى المجالات؟

شكرا السيد الرئيس.

من تغيير المقاربات السياسية كاملة، الأمر يتطلب في أقاليمنا الصحراوية المكاشفة والمصارحة والحد من مقاربات المساعدة والاحتضان. أقاليمنا الجنوبية في حاجة من الحكومة إلى مخطط مستعجل وهادف في الأمد القريب، يحتاج إلى مخطط "مارشال" آخر، ليس إلى مكتب دراسات تنتظر منه أن يوجهنا كيف سنمضي هذه الأقاليم.

من مخلفات الأحداث المؤلمة حدوث شرح غير مقبول في المجتمع، شرح بين الساكنة والسكان في الصحراء، كلهم مغاربة، وحقوق الإنسان تنطبق على كل المغاربة بدون استثناء، هم ليسوا بحاجة إلى تصنيفات عرقية أو ذات أصول، شمال وصحراوي، هم مغاربة متمسكون، لا بد من الدفاع عن تماسك وتقوية الجسم الاجتماعي المغربي.

هذا المنطلق المشجع سيؤدي إلى التمييز والاحتقار والإهانة. لذلك فإننا نظن أن اليوم وأكثر من أي وقت مضى، والمغرب يعيش ديناميكية الإصلاحات الشاملة، ولكي تظل قضية استكمال وحدة ترابنا الوطني في صلب المشروع الديمقراطي، فإن المطلوب باستعجال هو اتخاذ المبادرات الكافية بإعادة الثقة وإحداث التعبئة الضرورية لإنجاح مهام المرحلة، من خلال تصفية مخلفات أحداث مخيم أكديم إيزيك المأسوفة، وذلك بحجر الضرر الذي لحقت بعض الفئات من المواطنين، والاحترام التام لحقوق الإنسان والحق في المحاكمة العادلة وإطلاق سراح كل من لم يثبت في حقهم أنهم ارتكبوا المخالفات.

لذلك، نثير الانتباه إلى وضعية البطالة التي تترام في أقاليمنا الصحراوية، ونطالب بإيجاد حل مستعجل لحاملي الشهادات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

بما أن هذه الدورة تتعقد في سياق دينامية وحراك سياسي غير مسبوق، تعيشه بلادنا، وكذلك المحيط الإقليمي والدولي والمتمثل في رياح المطالبة بالتغيير والإصلاح، فإننا نود في إطار الإحاطة علما أن تثير بعض الأسئلة التي نعتبرها جوهرية والمتعلقة بمخط تعامل هذه المؤسسة مع محيطها الوطني ومع ما يوجب به هذا المحيط من ديناميات، وما يطرحه من تساؤلات.

ولذلك، فإننا، أولا، بقدر ما نشيد بالأجواء السلمية والحضارية التي تمر فيها الحركات الاحتجاجية ببلادنا، والتي برهنت على نضج المجتمع وقدرته المغرب على توفير هامش واسع للتعبير وضمان حق التظاهر، فإننا في نفس الوقت نجد أنفسنا مطالبون بأن نطرح الأسئلة الكبرى المتعلقة بهذه المؤسسة والمتعلقة بمخط تعامل الحكومة أيضا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

زميلاتي، زملائي،

اسمحوا لي أن أتطرق اليوم، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، إلى النقاش السياسي العام والحراك الذي تعرفه بلادنا خلال الأسابيع الأخيرة، ذلك النقاش الذي ليس هو وليد اليوم، إذ ظل حاضرا باستمرار في أجندة القوى السياسية الفاعلة، ومن ضمنها حزبنا، وذلك منذ فجر الاستقلال عبر محطات تاريخية موثقة يمكن الرجوع إليها لكل غاية مفيدة، قد تكون محطة اليوم إحدى تلك المحطات بكل تأكيد بفعل الروح المتجدد لعنصر الشباب، الشباب الذي هو حاضر بقوة، والذي قاد في تاريخ المغرب معارك الاستقلال ثم معارك الوحدة الترابية ثم الإصلاحات السياسية لبناء ديمقراطي سليم لوطننا.

إننا، السيد الرئيس، نريد أن نؤكد، إذا كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، أن المفهوم الديمقراطي السليم ينبنى دائما على وجود الرأي والرأي الآخر في ظل الاحترام الضروري لكافة الأطراف، والأخلاق السياسية الرفيعة التي تستند الانتباه إلى هذا المجلس أو إلى البرلمان بجميع فعالياته السياسية، والتي لا مكان فيها للتأويل أو التهوين أو التأويل، ولم لا؟

ولا مكان فيها للابتزاز لتصرف مواقف عدمية في محطة جوهريّة لبلادنا، خاصة بعد الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة ليوم 9 مارس 2011، والذي يعتبر - كما يعلم الجميع - نقلة نوعية مهمة في فتح نقاش مسؤول وجاد لتمتع بلادنا من أية انزلاقات - لا قدر الله - وفرصة للابتكار الخلاق والإبداع والجرأة الضرورية في ظل سيادة منطق المصلحة العليا للوطن وبعيدة كل البعد عن الغوغائية، وذلك باستعمال أدوات حضارية في انسجام تام مع تاريخ بلادنا المتميز بحركية دائمة ومتجددة، قوامها التعاقد الدائم والراسخ من المؤسسة الملكية والشعب المغربي.

إننا في الفريق الاستقلالي مؤمنون بقوة بقيمة النقاش السياسي الراقى والريز، المبني على مبادرات حقيقية ومساهمة فعلية في بناء حاضر ومستقبل الوطن من طرف جميع أبنائه، انطلاقا من أي موقع كانوا، لأننا جميعا سنكون مسؤولين عن هذا الحاضر والمستقبل الذي أصبح يتطلب منا جميعا أن نساهم في بناء مغرب قوي، مغربي حداثي قائم على احترام الأقلية لرأي الأغلبية والعكس صحيح في إطار ديمقراطية حقيقية، مآلها المصالح العليا للوطن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لآخر متدخل الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

لقد شاء العرف أن نقدم لإحاطتنا بـ "يتشرف الفريق الفلاني بإحاطة الشعب المغربي" واليوم سأعكس الآية، الشعب المغربي اليوم هو الذي يحيطنا علما، كؤسسة تشريعية، وكأحزاب سياسية، من أجل إيقاف هذا النزيف، النزيف المتعلق بكل أشكال الفساد الذي تعرفه بلادنا، الفساد المالي من خلال النهب الذي عرفته العديد من المؤسسات ببلادنا، الفساد الاقتصادي والفساد الانتخابي من خلال استعمال المال الحرام ومن خلال أيضا تزوير إرادة الجماهير.

نحن اليوم، وبالقدر الذي يطالب به الشعب المغربي، يطالب بإصلاحات سياسية دستورية عميقة، تتعلق بفصل السلط، وتتعلم باستقلال القضاء على أساس أن يكون لدينا قضاء نزيه، شفاف، مستقل، لأن العدل هو أساس الملك.

هذا القدر أيضا يطالب المغاربة يجعل حد لسياسة اللا عقاب ويجعل حد للتسيب والفساد في العديد من المؤسسات، سواء المالية، واليوم في المغرب، وهاد الشيء ما بقاتش شي حاجة اللي امدركة، المغاربة اليوم كيقراو وكيسمعوا، ما بقاش غير هذا راه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هذا راه الصندوق السياحي، اليوم واحد العديد ديال المجالس ديال المدن، واحد العديد ديال الجماعات في المغرب، وللأسف أنه رغم تقارير ديال المجالس الجهوية للحسابات، والآن باش نرد المصادقية للعمل السياسي، وباش نردو المصادقية للمؤسسات يجب أن نرقى جميعا إلى مستوى هذه اللحظة. إنها لحظة تاريخية يا إما أن نزيد إلى الأمام، يا إما أن نعيد بلادنا إلى سنوات مضت، كنا نعتقد أنها ستولي إلى لا رجعة، لكن اليوم المسألة ماشي تتعلق بالمزايدات.

ثم هاته المطالب التي تعبر عنها مجموعة من الحركات، ليست شيئا جديدا، نحن داخل هذه المؤسسة طالبنا بأن تكون هناك ملكية برلمانية، وطلبنا أيضا داخل هذه المؤسسة بأن يجعل حد لكل أشكال الفساد ببلادنا.

اليوم علينا أن نتحمل مسؤولياتنا، وأيضا على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها.. يله وصلت 3 دقائق و 24، نوصل ل 4 دقائق و 11 عاد يمكن...

لذا، نساءلكم، السيدة الوزيرة، هل تم التفكير في خلق صندوق خاص برعاية المعاقين والتكفل بعلاجهم؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات المستشارات المحترمت،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أود أن أتقدم بالشكر إلى فريق الوحدة والتعددية على طرح هذا السؤال، وعلى الاهتمام الخاص بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، وخاصة فيما يتعلق بالتوصل بالعلاج والحماية الصحية والاجتماعية، خاصة أنه هناك البحث الوطني الذي يرجع تاريخه إلى 2004 الذي تأكد الكلام ديالكم، والتي تقول فعلا بأنه من ضمن الأولويات ديال الحاجيات ديال الأشخاص في وضعية إعاقة هناك 55.3% من المستجوبين الذي تقولوا أنه الصحة والتوصل بالعلاج هو الأولوية، ومن ضمنهم كذلك 21,3% الذي تقولوا بأنه الحاجة الأولى دياهم هي التوفر على الأدوية من أجل العلاج.

هنا لابد أن أدقق أنه المهام ديال النهوض بأوضاع الصحة لكل المواطنين والمواطنات هو محام ديال وزارة الصحة، التي هي مكلفة بكل المواطنين والمواطنات، إلا أن وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، بصفتها منسقة للسياسات العمومية في ميدان الإعاقة، لديها كذلك في المخطط الاستراتيجي ديالها المحور المتعلق بالنهوض بالصحة البدنية والذهنية للأشخاص في وضعية إعاقة.

ومن أجل ذلك، نقوم بأعمال على 4 ديال المستويات:

أولا، على صعيد المساعدة التقنية هناك برنامج لهذه المساعدة التقنية من أجل التوفير على الأجهزة التعويضية وكذلك يعني الأداء ديال التكلفة ديال الحصص ديال الترويض الطبي بالنسبة للمعوزين.

كذلك في الجانب الثاني هو الجانب ديال الوقاية، وتوفر على إستراتيجية وطنية للوقاية من الإعاقة، وكقومو بعدد من البرامج بمساعدة مجموعة من هذه القطاعات الحكومية.

الجانب الثالث هو التحسيس من خلال 2 ديال الدلائل التي أنجزتهم وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن متعلقة بالفترة ديال الحمل والولادة، والتي كيم 22,8% من مجموع الحالات ديال الإعاقة أو الحوادث المنزلية التي هي كذلك عندها نسبة عالية.

أما فيما يخص التكفل بالمصاريف الطبية، إضافة إلى برنامج التأمن الإجباري على المرض والمساعدة الطبية بالنسبة للمعوزين، هناك كذلك مشروع ديال خلق صندوق للتكفل بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة،

السيد رئيس الجلسة:

الله يهديك.

المستشار السيد عبد المالك أفرط:

أنا عارف هاذ الكلام كيضركم... ثم أيضا هناك الفساد الإعلامي أيضا، واليوم من المفروض أن الإعلام العمومي خصو يواكب هاذ النقاش الذي داير في بلادنا، وبالمناسبة نعلن عن تضامننا مع رجالات الإعلام ببلادنا، والذين يخوضون معركة تحت أرضية مطالب إصلاح، اختاروا لها كعنوان كبير "من أجل إعلام عمومي مواطن في خدمة الشعب، يرسخ قيم الحداثة والديمقراطية والتعدد والاختلاف" وعلينا أيضا أن نحارب أولئك الذين يتملصون من أداء الضرائب، وأن يكون هناك توزيع عادل لثروات البلاد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

باراك، اجلس وارصى (tranquille)، باراك من المزايدات الخاوية، باراك من المزايدات.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالا، 5 منها آنية، موجهة لقطاعات التنمية الاجتماعية، الصحة، التربية الوطنية، الاتصال، و15 عشرة سؤالا عاديا موجهة لقطاع الاقتصاد والمالية، الصحة، التربية الوطنية، السياحة والثقافة. نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول ضرورة التكفل بعلاج المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لبسط السؤال، تفضل الفريق الاستقلالي، تفضل السي العزاي.

المستشار السيد عبد العزيز العزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

سؤالنا حول ضرورة التكفل بعلاج المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

السيدة الوزيرة المحترمة، تعاني العديد من الأسر المغربية بسبب إعاقة أحد أفراد الأسرة المغربية، وخاصة منها الفقيرة وذات الدخل المحدود، من المصاريف التي تثقل كاهلها من أجل التطبيب والعلاج، الشيء الذي يجتم على الحكومة إيجاد حل لهذه الفئة من المواطنين، صونا لكرامتها وأخذا بيدها، وذلك في إطار التكافل المجتمعي.

حيزا كبيرا من الاجتهاد، وليس ذلك بعزيز عليكم السيدة الوزيرة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد المستشار على الكلام ديا لكم الإيجابي، وشكرا كذلك على دعمكم، وكونوا مقتنعين بأن هاذ المشروع ديال الصندوق كعمل بكل جمهدي إن شاء الله من أجل أنه يخرج عن قريب جدا، وكاين هناك أفق جد إيجابية، لأنه كاين الموافقة المبدئية ديال وزارة المالية وديال أعضاء الحكومة فيما يخص هذا المقترح اللي تم تقديمه أمام مجلس الحكومة في إطار مشروع قانون متعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والآن نحن في الفترات الأخيرة ديال وضع الهيكلة الإدارية والقانونية ديال هاذ الصندوق، باش يخرج، إن شاء الله، إلى الوجود.

ويمكن لي نقول أكثر من ذلك على أنه الأفق ديال - إن شاء الله - الجهوية ديال إعطاء سلطات أكبر للمجالس المحلية، غادي يشكل واحد الرفاعة كذلك بالنسبة للنهوض بأوضاع الأشخاص المعاقين اللي كيتطلب - فعلا - تضافر الجهود ما بين الحكومة وما بين المجالس المحلية وما بين كذلك جمعيات المجتمع المدني، اللي بهاذ المناسبة كتحبي بحارة الدور الهام اللي كيلعبوه إلى جانب الأشخاص في وضعية إعاقة، وخاصة منهم اللي كيعيشوا في وضعية الهشاشة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مشاركتها الفريدة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الاقتصاد والمالية، والسؤال الأول حول بعض مشاكل قطاع التأمين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبطس السؤال.
تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

أخواتي، إخواني المستشارين،

قبل البدء في طرح سؤالي حول قطاع التأمين بصفة عامة، لابد، السيد الوزير، أن أشير إلى أهمية هذا القطاع من حيث مرتبة المغرب عالميا، حيث أن المغرب يحتل المرتبة 53 عالميا، والمرتبة الثالثة عربيا بعد

واللي كيرمي إلى تحسين الوضعية الاجتماعية وتوفير واحد العلاج أفضل بالنسبة للأشخاص المعاقين، ويوفر كذلك الإنصاف وتكافؤ الفرص فيما يخص الاستفادة من الخدمات العمومية، وهذا المشروع ديال الصندوق هو من ضمن مشروع القانون المتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وإن شاء الله غادي توضع عن قريب على أنظار مؤسستكم الموقرة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب السيد المستشار، تفضل السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

أعود إليكم، الأخت الفاضلة، السيدة الوزيرة، لأقول بأننا ومنذ توليكم مسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والأسرة، وأتم رافعين شعار العناية بهذه الفئة، الفئة الفقيرة، في إطار وعلى غرار الخطابات المتتالية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي كانت هذه الخطابات كلها تصب على محاربة الفقر والهشاشة، وأتم لا يشك أحد في جديتكم ومدى استعدادكم لولوج هذا العمل بكل جدية وجدية التي عهدتها المغاربة فيكم.

غير أننا، السيدة الوزيرة هذا الصندوق متى سيرى النور؟

إن الوضعية الاجتماعية للمعاقين تؤسف، تؤسف، تؤسف كثيرا، سيما وأنهم لا يتوفرون على أرائك أو عربات للمشي أو للتنقل عفوا أو أي دواء يتطلب تكلفة باهظة، لا طاقة للأسر بها.

فأتمنى، وباسم الوطنية الصادقة أن نعالج هذا الموضوع بكل اهتمام وأن تنكب وزارتك على خدمة هذه الفئة، فالآن هناك فئة عريضة من المعوزين ومن المعاقين لا تجد ملجأ لها، سيما إذا كان وضع وزارة الصحة في المغرب وضعاً لا يحتاج إلى شرح، بقدر ما أن هناك انعدام الأدوية اللازمة وانعدام العناية اللازمة.

فأنا كنشوف أن نكمل هاذ السؤال لأن هنا كنعالجو ظاهرة اجتماعية، والشعب المغربي ينتظر من الحكومة، وبالخصوص وزارة التنمية والتضامن أن تقدم ما في وسعها للتخفيف من معاناة هذه الفئة، وليس بغريب على السيدة الوزيرة باجتهادها، بتعاون، بطبيعة الحال، مع وزارة الصحة.

فأتمنى أن يتم إخراج هذا الصندوق إلى حيز الوجود بصفة عاجلة، سيما الآن هناك فئة تموت قهرا لأن غلاء الأدوية من جهة، انعدام العناية الطبية من جهة أخرى، والإعاقة من جهة ثالثة، فأتمنى أن يلتقي نداؤنا هذا

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد صلاح الدين مزوار، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بلقيام مجددا بعد افتتاح هذه الدورة الربيعية، وأشكر السادة المستشارين عن الفريق الاشتراكي لوضعهم هذا السؤال المتعلق بقطاع نعتبره من القطاعات الأساسية والواعدة أساسا ببلادنا.

2010 كانت سنة ديال النقاش مع قطاع اللي هو قطاع التأمينات على أساس بلورة مشروع برنامج، وخلال هذه السنة انطلقنا من منطلق أساسي، 10 سنوات دوزناها اللي كانت مخصصة لإعادة تقنين ديال هذا القطاع، وإعادة هيكلة المؤسسات اللي كنشغل في هذا القطاع، 10 سنوات أعطت نتائج كبيرة من ناحية تقوية المؤسسات التأمينية، وكان من الضروري أنه نمر إلى محطة جديدة، محطة مرتبطة بطموحات أخرى، الطموحات الأخرى أشنو هي؟ هو أنه ابغينا نجعلو من المغرب قطب مالي جموي، وما يمكنش نتكلم على قطب مالي جموي وقطاع التأمينات خارج عن هذه المنهجية وعن هذه المنظومة.

ولهذا اشتغلنا في إطار هذه المقاربة اللي كنعتمد على أن هذا القطاع له مقومات قوية للمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني، وكذلك له القدرة على مواكبنا في إستراتيجية أخذ مواقع خارج المغرب لمواكبة القطاع البنكي والقطاع المالي، إذن إستراتيجيا هذا القطاع داخل في واحد المنظور اللي عندو طموح.

ثانيا، القطاع اللي التطور ديالو النسبي كان ضعيف في بلد مستوى التأمين لازال ضعيفا، لأن ثقافة التأمين لا توجد، لأن القوانين لا تسمح كذلك بمواكبة هذا القطاع لكي يأخذ مساره بقوة، كل هذه الجوانب عاجلناها في إطار ما أسميموه ب 20 هدف و 70 نقطة.

كيبقى العاملين داخل القطاع، الوسطاء لهم دور أساسي، أشركناهم في إطار هذه العملية، والهدف في آخر المطاف هو أنه ملي كنتكبر الخبرة كلشي يستفيد منها، الوسطاء إذا وضعتيه في واحد الموقع ديال أنه كينظر غير من ذاك الزاوية الضيقة، تيبقى تينظر من زاوية ضيقة في الوقت اللي القطاع كيقون كيتغير.

احنا حاولنا في إطار هاذ البرنامج هذا باش يكون الدور ديالهم، يبقى دور أساسي، وأنه يكون لهم كذلك استفادة عبر التقنين، بحكم أنه مؤسسات التأمين تتحمل المسؤولية، وفي آخر المطاف أشنو هي مسؤولية الدولة إلى جانب تقنين المؤسسات؟ هو أن ذاك المؤمن عليه ما يضيعش.

إذن في إطار هذه المقاربة أعطينا للوسطاء كذلك دور مع الالتزام

السعودية والإمارات، والمرتبة الثانية إفريقيا بعد جنوب إفريقيا. كذلك أهمية هذا القطاع تتجلى في أنه القطاع الوحيد والأكبر في جانب التوظيفات والرسالة، حيث أنه وظف سنة 2009 مبلغ 90 مليار درهم، زائد 110 مليار درهم خاصة بالمعاشات و 90 مليار في الأسواق المختلفة. كذاك أهمية هذا القطاع، تخصصه رهانات وتممه رهانات جد هامة، خاصة الجانب المتعلق بتطبيق الفصل 114 على ما أظن من القانون المتعلق بالتأمين الإجباري على المرض.

إذن، هذا دفع الحكومة بصفة أساسية إلى القيام بعدة دراسات، قامت بها مكاتب دراسات متعددة، أجنبية ومغربية، كمكتب الدراسات (Olivier) و (Eman et Actuariat)، واللي أدوا إلى تشخيص القطاع بصفة عامة، وألحوا على ضرورة أن تتوفر الحكومة مع هذا القطاع على عقد برنامج الذي يحدد المسؤوليات، ويرى كذلك تنمية هذا القطاع. وكذلك تم فتح نقاش موسع مع مهنيي القطاع من أجل تشخيص أوضاعه ومكامن القوة والضعف فيه، وذلك بغاية الوصول إلى توقيع عقد برنامج بين الطرفين، يمتد إلى 5 سنوات، مع العلم أن هذه العقدة كان يجب توقيعها في السنة الفارطة، وتم تأخيرها بسنة والأسباب لا نعرفها، والذي يتضمن 20 مبادرة يخرتها 70 إجراء.

إذن هاذ البرنامج عندو عدة أهداف، منها خاصة تدعيم التوازنات التقنيّة للشركات، تلبية حاجات السكان من حيث جانب التأمين، منح إمكانية التوسع الخارجي خاصة على المستوى الجهوي والإقليمي والمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني ب 200 مليار درهم إلى 400 مليار درهم، ثم التركيز على تحسيس السكان بأهمية منتوجات التأمين في مختلف مناحي حياتهم.

لكن هذا المخطط لا يمكن في نظرنا أن ينجح إلا باعتماد مقاربة شمولية، والتي نرى أن من أطرافها وسطاء التأمين، لأن عقد البرنامج تم إغفال وتم إلحاق ضرر وإجحاف بالجانب نتاع الوسطاء، لأن فتحتم مجال كيبير (la banque assure)، الأبنك اللي عندها 4231 وكالة اللي كنقوم بتسويق منتوجات معينة خاصة بالأشخاص، خاصة بالإسعاف، وخاصة كذلك بالقروض.

كذلك تم منح لوكلاء الأسفار جانب مهم (l'assurance de voyage)، الجمعيات نتاع القروض الصغرى كذلك، اللي تم منحها واحد الجانب نتاع (L'AMI) التأمين الإجباري المستقل، هذا كولو جانب بالحق في هذه الشريحة، واحد الضرر كبير.

إذن، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لتحسين العلاقة التجارية بين الوكلاء وشركات التأمين؟ ولماذا عدم الرجوع إلى النظام الذي كان معمولا به والمحدد لطرق الأداء، وذلك من أجل التغطية التأمينية لأقصى ما يمكن من المواطنين؟

وشكرا السيد الوزير.

ذلك...

لكن، السيد الوزير، أنا عندي الثقة فيكم، وعندي الثقة في المدراء ديال المديرية ديال التأمين، تعرفوهم ناس في واحد المستوى معين، أن هاذ الموضوع غادي تاخذوه بالجدية، لأن راه الوضاء ديال التأمين حكمتيو عليهم أنهم يغلقوا وحكمتيو عليهم بالإعدام، وهاذ الشي ماشي ديالكم، خصكم تاخذوا هاذ النقطة في عقدة البرنامج اللي غادي تدار، أنهم يكونوا حلقة مهمة من أجل تنمية القطاع، راه ما تتكوش على البنك وما تتكوش على (l'agence de voyage) اللي ولات كندير (l'assurance voyage)، هاذ الشي جانب راه كاين إجماف، وراه بزاف ديال ناس غادي يغلقوا وغادي يسدوا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

احترم الوقت، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، أنا احتراماً للوقت أعطيت الوقت ديالي للسيد المستشار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤالان المواليان تجمعهما وحدة الموضوع، الأول يتعلق بإشكالية تمويل وتأطير ومواكبة وتحديث المقاولات الصغرى والمتوسطة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، سعيد أرزقي، محمد الكبوري، بناصر أزكاغ.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

إخوتي، إخواني المستشارين،

تعتبر المقاولات الصغرى والمتوسطة القلب النابض للاقتصاد الوطني، إذ تشكل 90% منه، إلا أنه بالرغم من أهميتها البالغة فهي لازالت تعاني من اختلالات وإشكالات على مستوى التمويلات البنكية بشروط تفضيلية على مستوى التأطير والتكوين والتحديث، وعلى مستوى مواكبتها أيضاً، كما نسجل غياب التواصل مع هذه المقاولات بغية شرح مختلف برامج الحكومة التي وضعت لتأهيلها.

أمام هذه الإشكاليات، نسائلكم، السيد الوزير، كالتالي:

بالمواكبة، احنا خصنا نواكبو، لأن تعرفو بأن التحول ما تيجيش من اليوم للغد، إذا ما عاونتيش الواحد ما يمكنكوش حتى هو ينسجم في إطار وتيرة جديدة، وهذا هو الالتزام اللي اخذيناه، وهذا هو الالتزام اللي غادي نمشيو فيه مع الوضاء، حفاظاً على مصالحهم وحفاظاً كذلك على الدور اللي كيلعبوه في إطار هاذ العملية ديال الوساطة، لكن ما بقاوش لوحدهم، أصبحوا عندهم منافسين، وكلما كيتزاد منافس، خصك تقوي أكثر القدرة ديالك وهاذ الشي اللي غادي نمشيو في إطار المساعدة ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الحقيقة على أن شرتيو على أن هذه خبزة وكل شي كياكل منها، الحقيقة على أن خبزة واحدة وجاوا ناس، كيف اللي تنقلو بحال اللي تزيديو الشحمة في ظهر المعلوف.

الأبنك في المغرب وفي العالم، الأبنك اللي في الحجم الاستراتيجي ديالها والحجم ديالها اللي كندير الأرباح ديال 380 مليار سنتيم، عندنا بنك دارها، البنوك كلهم داروا ما بين 150 مليار سنتيم و400 مليار سنتيم ربح، ونجيو لواحد 2000 وسيط تأمين ونحكوا عليهم ونخدفو لهم من الامتيازات، ماشي من الامتيازات، من اللي تيعطيهم القانون القديم نتاع 77.

وسيط التأمين كان عندو الحق يفتح نقطة بيع واحدة خارج المدينة اللي كيشغل فيها، الآن ما اصبحش هاذ الحق عندو، (la présentation) اللي هي الأساس ديال التأمين، وهو أن الأبنك الآن ولات كندير هاذ العملية هاذي، ولات تتصل وكندير (démarchage)، إلى غير ذلك... الأبنك ظنيت عندها دور تبقى مقصرة على الأبنك، الأبنك الآن أشنو كندير؟ كنا ننتظر على أن (la banque) غادي تجيب شيء جديد، غادي تجيب لنا منتوجات جديدة، والو، المواطن اللي يتاخذ كريدي بالسيف عليه يدير تأمين على الحياة، المنتوجات ديالها اللي كان من قبل كيقوم بها الوسيط، لأن الأبنك ما جات.. بالعكس عاد تزيديو - كيف قلت - الشحمة في ظهر المعلوف. هذه مسألة أساسية.

كذلك الثقافة ديال التأمين لا توجد في المغرب، لأن العيب والدور اللي كان خص الشركات اللي ما تتواصلوش بطريقة إيجابية، وما كتواصلش بالشكل المطلوب مع المواطن، باش تفسر لو أشنو الدور ديال التأمين، إلى غير ذلك، لأن التأمين راه الدور ديالو اجتماعي، دور نفسي، وأشنو هو النفسي؟ الطمأنينة، السكينة نتاع الواحد كيا من على الأخطار، إلى غير

السيد الرئيس، أحتفظ بالوقت للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

ما بقا والو، آش ابقى؟ تفضل السيد الوزير في ست دقائق.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

نعطيه شوية من الوقت ديالي حتى هو.

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين من الفريقين على طرحهم هذا السؤال المتعلق بوضعية المقاولات الصغرى والمتوسطة من الجانب المتعلق بالتمويل والجانب المتعلق بمواكبة إعادة الهيكلة ودعم التنافسية.

بالفعل منذ 2008 وما قبل 2008، هذه استمرارية لسياسات اتخذت في اتجاه دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وضعت مجموعة من الميكانيزمات للمواكبة، غير نبغي نوضح بأنه ما تقدمه الدولة شيء وما تقوم به المقاولات شيء آخر، لأن إعادة التأهيل ودعم المقاولات ليس مرتبطا بوضع الآليات لوحدها من طرف الدولة بقدر ما هي مرتبطة كذلك بالمقاولات في حد ذاتها. وقدرتها على الاستفادة من الميكانيزمات التي تضعها الدولة لمواكبة المقاولات. جوج دبال الآليات توضع جديدة، واحدة تتم جوج دبال البرامج، برنامج امتياز لدعم المقاولات الواعدة، السقف دبالو على مستوى الدعم هي 5 مليون دبال درهم، كان هدف دبال 50 مقولة سنويا، الإنجاز اليوم هو 33 مقولة سنويا. إذن كين حصيلة، أعتبرها إيجابية، ولو أنه الهدف مازال ما استطعناش دبال 50 مقولة سنويا نصلو لو.

كين البرنامج الثاني اللي هو برنامج مساندة، واللي كيهدف إلى تحديث وتحسين تنافسية المقاولات، الهدف كان 500 مقولة سنويا، وصلنا ل271 مقولة اليوم.

إذن المؤشرات تبين بأن المقاولات بدأت تدخل في هذه الدينامية وبدأت تستفيد، التقييم دبال النتائج ما يمكنش لك تقويم بعد مرور 6 أشهر أو سنة.

على مستوى المقاولات، أنا اللي كيمني أشنو هو المردود بالنسبة للمقاولات باستفادتها من هذه الميكانيزمات، إذا تحسن الأداء ديالها، إذا تحسنت التنافسية ديالها، إذا كان ابتكار أكثر، كانت تنافسية أكثر، راه احنا نجحنا، ما كانش هاذ الشيء هذا، بمعنى أنه حتى هذه الميكانيزمات هي ميكانيزمات غير كافية.

إلى جانب هذه الميكانيزمات، وضعت مجموعة دبال الميكانيزمات اللي تتمه رأسال المجازفة، الدولة وضعت ضمانات على أساس مواكبة المقاولات بالنسبة للمقاولات اللي تتخلق أو بالنسبة للمقاولات اللي هي في حاجة إلى إعادة الهيكلة.

وضعنا ميكانيزم آخر بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، واللي بالنسبة لي نجح، علاش نجح لأنه له تأثير مباشر على مستوى المالية ديال

في سنة 2008 وضعت برنامج لتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة لفترة ما بين 2008-2012، وبعد مرور هذه الثلاث سنوات تقريبا على تنفيذ البرنامج، ما هو تقييمكم لنجاح هذا البرنامج؟ وما هو تصوركم لرفع عراقيل وتمويل وتأطير ومواكبة المقاولات الصغرى والكبرى؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحتم، السيد الوزير، ممكن يلقى السؤال الثاني؟

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

نعم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل الفريق الاستقلالي لبسط السؤال.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا مراء أن المقاولات الصغرى والمتوسطة هي الشرايين الاقتصادية لأية دولة ومنها بلدنا المغرب، كما تعتبر عماد الاقتصادي الوطني والمصدر الحقيقي للثروة والخزان الأكيد والمنتج لفرص الشغل، الشيء الذي يستدعي وإلحاح الدفع بالشباب الحامل للمشاريع في عدة برامج تنموية والسعي إلى الأخذ بزمام المبادرة الحرة.

إلا أنه وكما تبدو بوادر النجاح في المقابل، هناك بوادر الفشل، نظرا لعدم تمكن أغلبهم من الاستفادة من الصفقات العمومية، زيادة على ارتفاع الفوائد البنكية وارتفاع الرسوم الجبائية، مع غياب التساهل في الأداء وتعقيد المساطر الإدارية وخاصة مساطر الرخص، بالإضافة إلى غياب خلية الإنصات لهوم المقاولين الشباب، خاصة وأن المقاولات وفي مختلف أطوارها ومراحل إنشائها إلى التطور والتوسع، لا تستغني في أغلب الأحيان على الدعم البنكي.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، هل هناك نية لمراجعة الفوائد البنكية لتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة لتشجيع الشباب الحامل للمشاريع التنموية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، في إطار التعقيب الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

نشكركم، السيد الوزير، على المعلومات التي تفضلتم بها في جوابكم على سؤالنا هذا، إلا أنني أريد أن أؤكد على نقطتين هامتين في تعقيبي هذا. الأولى تتعلق بالمشاكل التي يواجهها المغاربة المقيمين بالخارج، والتي تمثل بالأساس في الصعوبات التي تعترضها عند التعامل مع الإدارة، وبالخصوص معالجة ملفات الاستثمار أو لدى الأبنك، التي لا يهتما إلا الربح من خلال ودائع الزبناء.

كما أن الإدارة لا ترد على الملفات المقدمة إليها إلا بعد مرور فترة طويلة، والكل يعرف بأن الجالية محاصرة بضيق الوقت، إضافة إلى مشكلة لغة الوثائق الإدارية التي لا تسلم إلا باللغتين العربية والفرنسية، علما أن جاليتنا توجد بجميع بقاع العالم، فيها اللغة الإسبانية، فيها الألمانية، فيها الهولندية، البلجيكية، إلخ...

أما المسألة الثانية، وهي صعوبة الحصول على الوعاء العقاري من أجل إحداث مقاولات صغرى ومتوسطة من أجل إنجاز مشاريع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، كنت كريما في توزيع حصصك الزمنية على المستشارين، ولكنك كنت شحيحا في جوابك على سؤالنا خصوصا في الشق المتعلق بالأبنك، وقد أصبت بخيبة أمل لا توصف وأنا أستمتع إلى جوابك.

السيد الوزير، احنا نعيش واحد الصحة نوعية، واحد التحول كفي، واعمي، إرادي، على الأقل إذا ما قدرناش نكون جزء من هذا التحول فنكون صادقين مع أنفسنا.

السيد الوزير، لم تتكلم على الأبنك ودور الأبنك، أبنكنا ليست مفخرة لاقتصاد البلاد، بل هي ذل وقهر لرقاب العباد، هاذ الأبنك ليست أبنك عمل، همها الوحيد والأوحد مواكبة أو خدمة الاقتصاد الوطني من

المقاولة اللي هو ذاك التخفيض من الضريبة على الدخل ديال 20% اللي استفادت منه 2232 مقالة، واللي كلف بالفعل لميزانية الدولة مليار و400 مليون ديال درهم على مستوى نقص المداخل فيما يخص الضريبة على الشركات.

إذن مجموعة من الميكانيزمات توضع، كون ما كانتش المقاولات الصغرى والمتوسطة تحسن أداؤها، ما يكونش الأداء ديال الاقتصاد الوطني كيتحسن، إذن هذا مؤشر أساسي بالنسبة لي، أشنو هي القدرة ديال الحفاظ على الأسواق، أشنو هي القدرة على غزو أسواق جديدة. أشنو هو القدرة على تمويل الطلبات.

هذه كلها آليات اللي تتأكد لي، شخصيا، بأن المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمغرب بدأت تعرف تحسن وتحسن أكيد، واش بالطبع كاي طرف اللي مازال خصو مساندة، اللي خصو مساعدة، إذا ابغي يساعد نفسو؟ الآليات موضوعة، اللي تيبقى واش المقاولات قادرة كذلك باش تدخل في هاذ الميكانيزمات؟

تبقى النقطة المتعلقة بالسؤال حول تخفيض نسبة الفائدة، غير باش نذكر بعض البدييات هو أن نسبة الفائدة يحددها العرض والطلب، ويحددها كذلك كل ما هو مرتبط بالميكانيزمات المالية، التحكم في التضخم، مجموعة ديال الآليات المالية التي تستعملها الدولة باش معدلات الفائدة ما تطلعش، معدل الفائدة اليوم ما بين 6 و7% بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة كنسبة.

اللي كيبقى هو أنه الدولة ما عندهاش إمكانية باش تخفض، باش تقول تمشي عند القطاع الخاص أو القطاع البنكي وتقول لو بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة دير لها 2 أو 3%.

باش كهبطو معدلات الفائدة عبر ميكانيزمات الضمان اللي كنديرو، ها أنت درتي فوكاريم، ها انت درتي إعادة الهيكلة ديال المديونية ديال المقاولات، كنعطيها ب 2% والدولة كتحمّل ذلك العبء ديال الفرق، هاذو هم الميكانيزمات اللي كيتستعملوا.

لكن تحديد نسبة الفائدة على مستوى السوق، هذا يحدده العرض والطلب وتحدده السياسة المالية والاقتصادية للدولة والسياسة التضخمية (inflationniste) أو السياسة غير التضخمية، احنا في سياسة غير تضخمية، هذا هو اللي اسمح لنا أن نسبة الفائدة تبقى نسبة منخفضة نسبيا مقارنة مع دول نعرفها جميعا، اللي معدلات الفائدة تصل إلى 15%، 16%، 17%، ذاك الشي اللي كما فيه في التسعينات، بعض الدول مازال فيه، الحمد لله أظن بأنه نقرنا واحد الوثبة أساسية، اللي كيبقى هو أنه خصنا زيدو نحسنو أكثر الأداء ديال الاقتصاد الوطني باش يمكن لنا زيدو نخفضو أكثر نسب الفائدة، وهذا هو اللي كنعتمد أساسيا في السياسات الاقتصادية والمالية بشكل عام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في أربعة دقائق.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، أشكر السيد المستشار على مرافعته، ولو أنني لست هنا لكي أدافع عن الأبنك لأتني لا أشتغل داخل الأبنك، أنا أمثل الحكومة وأشتغل داخل الحكومة وأعمل في اتجاه أن تكون الضوابط القانونية والاقتصادية والمالية غادية في الاتجاه، هادي مرافعة أبلغتم بها عبر هذا المنبر إحساسكم للأبنك، وأتمنى أن تكون للأبنك أذنا صاغية لكي تتجاوز مع ما تحسون به، هادي سياسات بنكية في إطار نظام مفتوح.

احنا، بالفعل، إلى جانب بنك المغرب تقوم بما يجب أن تقوم به لتوفير الضمانات الضرورية باش ما يكونش هناك استغلال لأوضاع معينة، باش ما يكونش هناك ارتفاع لمعدلات الفائدة، هادي هي السياسة المالية وهادي هي السياسة الاقتصادية والقوانين المواكبة، كوضع الآليات باش نخلق المنافسة الضرورية باش ما يكونش هناك واحد النوع من (le monopole) اللي غادي يضغط عبر الوضع ديالو على المستفيدين وعلى المقاولات وعلى المواطن، هذا هو العمل اللي كتقوم به الحكومة، اللي كيبقى بالفعل هو أنه الأشياء ليست بهذا الشكل التجريبي، كين هناك وقائع تختلف، كين هناك زبائن تختلف، كين هناك ممارسات كذلك تختلف، ولهذا كظن بأنه من الموضوعية أن نكون موضوعيين كذلك في تقييمنا.

أنا أعتبر بأن المقاوله اللي كترجح أو البنك اللي كيرجح، هذا مؤشر إيجابي ليس مؤشر سلبي، نتمنى أنه ما نجيش شي نهار وتقولو بأنه أبنكنا بدأت في الإفلاس، هذا أخطر مؤشر بالنسبة للاقتصاد الوطني.

صحة نظامنا المالي، يعني صحة قدرة النظام المالي على مواكبة حاجيات الاقتصاد الوطني، أنا كنشوف التمويلات كذلك اللي كتعطي لمجموعة من القطاعات، واللي كتعطي كذلك للمقاولات الصغرى والمتوسطة، غادي نجيب لكم في فرصة أخرى معطيات مرقمة باش نعرفو علاش كتكلمو، باش غير تقييمنا يبقى دائما تقييم متوازن وتقييم موضوعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية موضوعه وضعية متقاعد الجيش، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لسط السؤال.

المستشارة السيدة فريدة النعمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

خلال مواكبة ودعم المقاولات عموما، والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، هي أبنك تجارية بحتة، تسعى إلى الربح وتكديس ومراعاة المكاسب تلو المكاسب، الانشغال ديالها هو اقتناص الودائع (les dépôts) بأتمنة بخسة وتحويلها إلى قروض إلى أصحاب الحاجة، أشخاص ذاتيين كانوا أو معنويين، بأتمنة باهظة وبأسعار ملتبة.

واحنا كنشوفو، السيد الوزير، أن أصدق شاهد وخير دليل على ما أقول هو هاذ الخرجات اللي كيديروها رؤساء مؤسسات بنكية في ندوات صحفية، يعلنون للملاهم حققوا هوامش ربح فاقت ثلاث ملايين وأربعة ملايين درهم.

هادي نتائج مضممة وملفتة للنظر، ولكن هاذ الناس على الأقل كانت تكون عندهم الجراة يقولوا لنا بأن هذا نتيجة للارتفاع المهول وغير المبرر لأسعار الفائدة البنكية، وكان خصهم تكون عندهم الشجاعة كذلك يقولوا لنا بأن ثمن هاذ الثلاثة ملايين وأربعة ملايين ديال الدرهم هو كم الحريات المصادرة، عدد الزبناء الذين زج بهم في السجون، عدد العائلات التي طردت من الشقق ومن البيوت وعدد السيارات اللي حجرت وعدد الرواتب التي تم التحفظ عليها، وهي المصدر الحقيقي لقوت هذ هالعائلات.

حتى طريقة منح القروض، السيد الوزير، للمقاولات وحتى للأشخاص الذاتيين تشوبها الانتقائية الشديدة، تنسيدها الذاتية، تغيب عنها المعايير والمصاديق الموضوعية، البنك لا يقرض إلا للغني، (la banque ne prête qu'au riche)، وتقرضه بشروطه هو، أي شروط الغني، أما صاحب الحاجة فإذا جاد عليه البنك وتكرم فبشروط تتقل الكاهل والدماع. كنسمعو على 10%، السيد الوزير، ما كنسمعوش على 6%، 10%، 11% و12%، ناهيك عن الضمانات، السيد الوزير، ضمانات تفوق 10، 20، 30 مرة القرض الممنوح.

بلا ما تنكلمو على واحد مغارة علي بابا، واحد الأمر غالبا ما تتحاشاه الأبنك هو هاذ العمولات (les commissions)، هاذ الرسوم والواجبات المؤداة عن الخدمات البنكية، من سحب وتحويل ودفع، حتى الابتسامه، السيد الوزير، داخل الوكالة البنكية خضك تقلب كشف الحساب ديالك، واش اقتطعوها ولا ما اقتطعوهاش.

الله يخليك، السيد الرئيس، راه استهلكنا دقيقة بتيمة في السؤال، ما تزال لنا واحد الدقيقة، الله يجازيك بخير، وهذا سؤال محم.

السيد الوزير المحترم،

أبنكنا الوطنية، آخر هواجسها وآخر هومها الدفع قدما بالمقاوله ومواكبة المقاوله، وباعتباركم وصيا على هاذ القطاع، قطاع الأعمال وقطاع الأبنك، لايد من إعادة النظر في المنظومة البنكية بطبيعة الحال، نهجا وأسلوبا وتفكيريا وممارسة.

وشكرا السيد الرئيس.

- كإعانة إضافية (allocation d'appoint) بدأت في 2008، كانت في 910 درهم، دارت إلى 1500 درهم في 2010؛

- كإعانة استقادة ديال أرامل الشهداء من إيراد عمري (la rente viagère)، 1400 درهم لأرامل الجنود، 1800 لأرامل ضباط الصف، و2200 درهم لأرامل الضباط؛

- كذلك الاستفادة من الرعاية المعنوية والمساعدة المادية، منها إمكانية الاحتفاظ في مصالح الإدارة التابعة للدولة والمؤسسات العامة والجماعات العمومية بمنصب لقدماء العسكريين وقداماء المحاربين، إضافة إلى الأشخاص المتمتعين بصفة مقاوم؛

- الاستفادة من مجانية العلاجات الطبية والجراحية المقدمة في التشكيلات الاستشفائية المدنية أو العسكرية التابعة للدولة؛

- الاستفادة من الحق في التخفيض من تعاريف النقل العام وفق شروط محددة؛

- الحق في إعادة تدريب محني بالمؤسسات المختصة التابعة للدولة؛

- كذلك الحق بالنسبة لقدماء المحاربين المصابين بزمانة على إثر عاهات الحق في أجهزة التعويض أو الجبارة اللازمة لحالتهم الصحية؛

- تحويل الإعانة الخاصة إلى الأرمال والأيتام، وعند عدم وجودهم إلى الأصول من الدرجة الأولى؛

- وكذلك بالطبع الاستفادة التامة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية.

إذن هناك مجموعة من الميكانيزمات والإعانات التي وضعت، السؤال اللي تبتقى مطروح، واش هاذ الشي كافي أو غير كافي؟ بالطبع أمام كل الحاجيات والاحتياجات، الطلب دائما موضوعي ومنطقي، لكن ما يمكناش نقولو بأن هاذ الفئات تم إهالها، وكإين هناك سياسة حكومية لمواكبة كل هذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السي بوغمر.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

الأخوات المستشارات،

شكرا السيد الوزير على الرد، احنا تشكروك غير على الرد، حيث

من المعلوم أن قدماء العسكريين وقداماء المحاربين قد بذلوا مجهودات جبارة من أجل الذود عن حوزة الوطن والدفاع عن الوحدة الترابية، وأمام الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي يعانون منها، وبالرغم من المجهودات الجبارة والمبذولة من طرف مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقداماء المحاربين، التي تهدف إلى تحسين ومواكبة أوضاعهم المادية والاجتماعية، فإن هذه الشريحة من المواطنين لازالت تعيش أوضاعا صعبة، تنعدم فيها أدنى شروط العيش الكريم، بحيث تتراوح معاشاتهم بين 300 و1000 درهم في أحسن الأحوال، ويقطن أغلبهم في أحياء هامشية لا تتوفر فيها أدنى شروط العيش الكريم، مما دفعهم إلى تنظيم العديد من الوقفات الاحتجاجية بمختلف المدن المغربية بحثا عن آذان تصغي لمطالبهم وتنهض بأوضاعهم.

أمام هذا الظلم والحرمان، السيد الوزير المحترم، الذي يطال هذه الشريحة من المواطنين من قبل المسؤولين بالرغم من الخدمات التي أسدوها دفاعا عن حوزة الوطن، نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات والتدابير التي تقومون بها لرد الاعتبار لهذه الفئة من متقاعدي الجيش وأراملهم؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لوضعهم هذا السؤال.

نبغي نوضح أولا بأن قيمة المعاش، وهذه من البديهيات، معاش التقاعد يستفيد منه أي أجير عند إحالته على التقاعد، تبقى مرتبطة بعاملين اثنين، كنعرفهم جميع، مدة الانخراط بنظام التقاعد، والأجر المرجعي الذي يتم على أساسه احتساب المعاش.

هذه الفئة - بالطبع - هي فئة عندها خصوصياتها، قدماء العسكريين وقداماء المحاربين، أولا تم إحداث مؤسسة خاصة برعايتهم، وهي مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية، كما تم وضع عدد من النصوص والأنظمة القانونية الرامية إلى تحسين ظروف عيش هؤلاء ورعايتهم المادية والمعنوية عبر تمتعهم ببعض المنافع والامتيازات:

- أولا، إعانة خاصة وفق شروط تنظيمية محددة (l'allocation spéciale) لقدماء المحاربين والأرامل والأيتام والأصول من الدرجة الأولى، يمكن لهم الاستفادة من إعانة خاصة، كتولى تحويلها لجنة يترأسها السيد الوزير الأول، الإعانة كانت محددة أولا في 6000 درهم وطلعت ل 10080 درهم مؤخرًا؛

الله يجازيه بخير، كان كيشد 800 درهم واستغرنا أنه يخرج أطر، ومنهم هاذ الشخص ب 800 درهم في الشهر، 800 درهم حتى توفى عاد شفناها، عاد اكتشفنا أشنو كان كيشد، ما بالك بناس آخرين، ناس خدموا البلاد وتخرجوا لنا أطر في هذه البلاد، ناس منضبطين.

المفروض، السيد الوزير، إعادة النظر، البحث عن الوسائل كايته، نلتفت لما يسمى باقتصاد الربع، راكم فهمتو الرسالة، السيد الوزير، اقتصاد الربع هاذ الناس هما اللي خصهم تكون عندهم الأولوية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير.

نمر إلى آخر سؤال، السؤال الخامس موضوعه مؤشر سهولة أداء الضرائب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدتين المستشارتين والسادة المستشارين،

السيد الوزير، حسب مؤشر سهولة أداء الضرائب لسنة 2010 الذي أصدره البنك الدولي، حل المغرب في المرتبة 126 من أصل 183 بلد، مسجلا بذلك واحد التراجع كبير وملحوظ عن سنة 2009، ويشمل هذا المؤشر عدة معايير، أهمها:

- معيار عدد الضرائب ومجموع الرسوم التي تؤديها المؤسسات الاقتصادية لخزينة الدولة، والمساطر المتبعة في ذلك؛

- معيار الزمن، الذي يحيل على عدد الساعات التي يتطلبها القيام بإجراءات أداء الضرائب؛

- معيار نسبة الضرائب المؤداة من مجموع الأرباح التي تحققها الشركات. وفي هذا الإطار، نعتقد أن تراجع المغرب بخصوص هذا المؤشر يشكل نقطة سلبية، تقف حجرة أمام الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار، سواء الوطني أو الأجنبي، وتوفير المناخ الملائم له وترسيخ دعائم الأمن القانوني في ميدان الأعمال، باعتبار ذلك من أبرز الخيارات الإستراتيجية المرتبطة بالتنمية وتأهيل الاقتصاد.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، ما هو برنامج الحكومة لتحسين هذا المؤشر من أجل توفير المناخ الملائم للاستثمار؟
وشكرا السيد الرئيس.

ذاك الشيء اللي جا، كين شيء واحد اللي واقعي ومعروف هو التغطية الصحية، كتقوم بها المصالح الصحية ديال القوات المسلحة، ممها جاء في الرد ديال السيد الوزير.

أنا عندي الآن، هذا ملف مطلب في توقيعات، هذا غير جزء، فيه ألف توقيع، يعني ما يمكنش تغطي المغرب كلو.

السيد الوزير، في السؤال ديالنا جاء الرقم ديال 300 درهم و1000 درهم، واش كنتستوعبوا، السيد الوزير، 300 درهم و1000 درهم، في الرقم، حيث الرقم راه شيئا ما محجل، وكين هاذ الرقم، راه ما تهزروش من الفراغ، احنا هاذ الملف اهريناه بالدراسة، 300 درهم و1000 درهم وحتى ل 2000 درهم، راه ماشي راتب في هاذ البلاد، راه 1000 درهم، يمكن 600 واحد تيجيبوا راتب ديال واحد في هاذ البلاد، 600 واحد من هاذ الناس.

هاذ الناس، السيد الوزير، اعطوا للبلاد، ضحوا بشبابهم وباقيين كضحيو في الكبر ديالهم، بغض النظر عن التغطية الصحية راه ما كين حتى شي حاجة تصور معي، السيد الوزير، هاذ الناس اللي عاشوا واحد الفترات ديال الانضباط أنهم جنود، التكوين ديالهم ناس منضبطين، هما الآن تيوقفوا وقات احتجاجية، لأن وصل بهم، كيف ما تيقولوا في اللغة العربية، بلغ السيل الزبي، واحد الإنسان ديال سبعين سنة وتيشد 1000 درهم. 1000 درهم في هاذ البلاد راه يمكن ما تدوزش ليه حتى 24 ساعة. بغض النظر، السيد الوزير، على الأرقام اللي اعطيتوا وعلى القانون، هاذي راه واحد الفته عريضة من المغرب، فته استثنائية، خصها تعاملها باستثناء، لأن هاذ المبالغ اللي تياخذوا هاذ الناس راه وصمة عار في جيبين المغاربة، خاصة أنهم وصلوا لواحد السن اللي ما يقدرش يقلب على البديل، ما يقدرش يخدم، وهذا راه خطير، السيد الوزير.

لو ما كانتش التغطية الصحية، في نظركم أشنو غادي يكون مصير ذوك الناس، كون ما كانتش المؤسسة العسكرية أو الصحة العسكرية كتكفل بذوك الناس، كيفاش غادي يكون الوضع ديالهم، وتتعرف، السيد الوزير، الإنسان ملي تخرج من القوات المسلحة، وخاصة الناس اللي كانوا في الصحراء، جايين كاع الأمراض معهم، عندو الكلاوي، عندو كلشي، كاع الأمراض تيجيبها من الصحراء.

زيادة على أن الطبيعة ديال الحياة ديال ذوك الناس، تيجيبوا السكر، كيجيبوا الفشل الكلوي، لو ما كانتش هاذ التغطية الصحية أشنو كان غادي يوقع؟ كنا غادي نكونو في كارثة، وأستعمل المصطلح، كنا غادي نكونو أضحوكة، لأن هاذ الناس ما تيقدوش يشكيو، هذا هو المشكل ديالهم، أنهم ما تيقدوش يخرجوا للشارع كيف ما تيديروا المغاربة كلهم، وكجوتوا في صمت، ونعرفهم، السيد الوزير، وتعامل معهم يوميا، راه خص شي حل.

هاذ الشيء اللي قلتو، السيد الوزير، مزيان ولو أننا باستثناء التغطية الصحية، وأنا يشرفني أنتي ولد واحد من هاذ الناس، راه في دار الحق،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيد المستشار المحترم لوضعكم هذا السؤال، اللي في الواقع ابدينا نعالجه جميعا، عبر قوانين المالية المتتالية ديال هاذ الثلاث سنوات الأخيرة، لأنه احنا وأتم اعتبرنا بأنه هذه من الأشياء اللي لا تعطي صورة إيجابية، وتشكل إشكال في العلاقة ما بين الملزم والإدارة، اخذينا تدابير اللي صادقا عليها جميعا، بغني نذكر بها:

أولا، الإقرارات والأداءات الإلكترونية، دخلت في التفعيل في 2010 و2011، هذه الإقرارات تشكل 60%، هاذي القرارات الإلكترونية بالنسبة للمقاولات الكبرى والمتوسطة، كتشكل 60% من المداخل الضريبية ديال البلاد، بمعنى راك من واحد الناحية راك حيدتي واحد...

القرار الثاني اللي اخذناه، واللي دخل حيز التنفيذ هو الإقرار السنوي بمجموع الدخل، بفرض إلزامية الإدلاء به قبل فاتح مارس، قلنا علاش غادي نديرو هاذ الشي؟ لأن ما خصش كلشي يتكدس في آخر الشهر وفي آخر مارس، لأنه وخا تدير اللي درقي والعدد اللي درتيه ديال الفروع، ما غادي تقدرش تواجه الضغط اللي تيكون في حالات معينة ديال آخر الشهر والحالات ديال الإدلاء.

قلنا كذلك بأن ضروري أنه نسطو محتوى الإقرارات بإعفاء جميع الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة من إرفاق نسخ فواتور الشراء إلى إقراراتهم، هذه عملية اللي سهلت كثير كذلك بالنسبة للمقاولات.

آشنو درنا احنا على مستوى الإدارة لدعم الموارد البشرية؟ خلقنا 90 قبضة جديدة، دخلنا 104 ديال الموظفين اللي كيخدموا في هذه القباضات، وكاين 220 اللي غادي يتم توظيفهم هذه السنة، على أساس أنهم ييدوا العمل ديالهم لدعم وتسهيل هاذ العملية هاذي.

إذن كاين تدابير، كاين تقدم، لكن كاين واقع هو أننا كنا كبغيو حتى لآخر نهار عاد كيمشيو نصرحو، وكبغيو كلنا في آخر نهار تقدم لنا الخدمة، هنا فين كاين الصعوبة، إذن حتى المارسات، هاذ الجانب الإلكتروني غادي يسهل.

الجانب ديال تفريق مجموعة ديال التصريحات غادي يساعد، ولكن تيبقى حتى احنا خصنا نعاونو شوية لأنه فتح قباضات توظيف، هاذ الشي مزيان، ولكن راه عندو التكلفة ديالو، التكلفة ديالو غادي تترجم برفع الضرائب، إذن خصنا نعرفو كذلك إلى أي حد خصنا نمشيو باش نحافظو على التوازن ما بين الضغط الضريبي والخدمة المقدمة للمواطن بشكل عام، هاذ التوازن مازال ما وصلنا لو وخصنا نوصلو لو، وهذا اجتهاد اللي نتحاولو كيف ما كان الحال احنا بشكل متواضع نشتغل في داخله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب فريق الأصالة والمعاصرة؟

المستشار السيد محمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

فعلا، السيد الوزير، بكل صراحة الكل يلمس التغيرات اللي وقعت فيما يخص وزارة المالية، وهذا لا يخفيه أحد، ولكن هناك عدة مشاكل، وخصوصا كما نتكلم جميعا وتكلم جميع الإخوان، هناك الفساد لا يتكلم، وهناك لوبي مازال موجود في جميع الإدارات وليس في وزارة المالية.

ولكن هناك طرق ديال تبليغ الملمزين اللي فيها إشكال، والحقيقة لأن كيخصنا تتحملو المسؤولية، كاين الناس اللي ما تيتبلغوشي، وكاين الناس اللي ما كيخطوش، وخصوصا تكلمت عن المقاولات الكبرى والمتوسطة، ولكن نحن نتكلم عن الفئات المستضعفة والمقاولات الصغرى، وبالخصوص ما نغايه وأنا كمثل ديال الصناع التقليديين اللي هناك عدة مشاكل وضرائب متراكمة، واللي تيعجزوا باش غادي يأديوها، خصوصا كتكون ما يسمى ب (les pénalités)، إذن هذا مشكل.

وفعلا هناك بعض التعسفات التي تستعمل فيما يخص الاستخلاص من طرف المسؤولين عن المالية من حجز وترهيب، إلى غير ذلك... فاحنا نتطلبو منكم، السيد الوزير، وهو غادي يكون شي طريقة معينة لتبسيط المسطرة ديال هاذ الناس هاذو باش غادي يؤدون، لأن هاذ الناس وطنيين وعندهم غيرة على الوطن غادي يؤدون، ولكن المبالغ اللي تجمعت عليهم فهي مبالغ مكلفة وباهضة.

ونرجع، السيد الوزير، كما قلت بأن لمسنا هذه السنة بأن تغيرت الإستراتيجية ديال الوزارة عوض كان التصريح في آخر مارس، فوصل إلى علمي ولجميع الحرفيين بأن التصريح يكون في آخر فبراير، هل هناك إستراتيجية خصوصا ديال الوزارة لإعفاء هؤلاء الملمزين من الغرامات لمدة معينة؟ لأن كاين بزاف الناس اللي غادي يمشيو على الأواخر ديال مارس، إذن إذا كان.. لأنه غادي يكون ملزم ديال آخر فبراير غادي يكون مشكل كبير للناس اللي غادي تؤدي الغرامات فيما يخص التصريح بالأرباح.

هذه هي عدة مشاكل اللي كنشوفوها، وهناك مشكل آخر، السيد الوزير، وهو هناك بعض الأخطاء ترتكب من طرف الإدارة للملزم، ولكن حينما يقوم بشكاية كيجابوه بأنه خصك تخلص عاد اعمل شكاية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الواقع نحن دائما بين المطرقة والسندان، المطرقة ديال ضرورة احترام، بالحرف، كل ما تتضمنه المدونة العامة للضرائب والقوانين ديالها، وكعرفو أنه من وراء هذا كين كذلك المراقبة ديال (la cour des comptes) المجلس الأعلى للحسابات، السندان هو المحاولة ديال تفهم وضع المواطن والملمزم.

كنحاولو كيف ما كان الحال أمام إشكاليات من هاذ النوع أنه نلقاو تبريرات، ولكن إذا خرجت شي حاجة ويقولوا بأنه لم تحترم، ما تقولوش عاود ثاني بأنه راه كين هناك إشكاليات من النوع اللي كنسمعو اليوم.

ولكن احنا كيف ما كان الحال، وهذا توجه عام ديال إدارة الضرائب، أنه دائما نكونو أقرب إلى الملمزم باش ما نخليوهش، وعمر شي ملف ما نخليوه يتجبد، فضل نحسم بأي طريقة ولا نخلي الملفات تتراكم، ما في مصلحة إدارة الضرائب والدولة ولا في مصلحة الملمزم.

إذن كين اجتهاد، كين محاولات، نتمناو أنه كذلك تكون مساعدة من الطرفين، لأنه بدون مساعدة ما يمكنش دائما الإدارة تبقى في مواجهة المواطن أو في مواجهة الملمزم، هاذ الثقافة ما مزيانا، خصنا نمشيو لثقافة ديال المسؤولية المشتركة، شي كيعاون شي، ويمكن للواحد، الله غالب، يكون ما في اخباروش، ما كيعرفش، هاذ الشي كين، لأنه المواطن العادي أو الصانع التقليدي راه ما متبعش غير أشنو تخرج في القوانين ديال المالية أو القوانين الضريبية، حتى إذا سمعها أو شي واحد قالها لو، ولا ملي غادي يمشي يصرح تيقولوا لولا، راه خصك تجي شهر قبل.

هاذ الشي كنعرفوه، هذا واقع كنعرفوه، ولهذا كنعرفوه نتعاملو معه بطريقة مرنة، مع ضرورة احترام كذلك ما هو مفروض علينا جميعا، اللي هو القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه تنفيذ الأحكام القضائية لمستشاري التجمع الدستوري الموحد، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد حسن لعواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

زميلاتي، زملائي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، في إطار النزاعات التي تقع بين إدارة الضرائب والأغيار، خصوصا الأشخاص الذاتيين، والتي لا يمكن حلها لا على المستوى المحلي أو

المركزي، مما تفرض على الأشخاص المتضررين التوجه إلى المحاكم المختصة من أجل إنصافهم.

وبعد استصدار حكم لصالحهم يجد المتضررون صعوبة كبرى في تنفيذ هذه الأحكام، واسترداد ما تم أداءه لمصلحة الضرائب بحجة عدم توصل هذه المصلحة بما يفيد إرجاع المبالغ موضوع الحكم.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن إمكانية تنفيذ الأحكام القضائية وإرجاع المبالغ المحصلة لأصحابها؟ وما هي الإجراءات التي سنتخذونها من أجل وضع قطيعة مع مثل هذه الممارسات؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري الموحد، طرحكم لهذا السؤال كيوضعنا أمام إشكال نحن نشغل على حله.

للتذكير فقط، كان هناك مهمة الوعاء ومهمة التحصيل كانوا مفرقين، وكانت تطرح مجموعة ديال الإشكالات، تم التوحيد ديالهم، ومنذ أن تم التوحيد ديالهم بدأت إدارة الضرائب تتكلف بهذا التحصيل، بدأنا ب (TVA) من بعد دنزا ل (IS) ودابا دنزا للضريبة على الدخل اللي مازال ما كملناها.

دابا الإشكال فين كيتطرح ملي كيكون هذا النوع من القضايا؟ كين هناك تعارض اليوم ما بين القانون العام والقانون الخاص بشكل آخر، ما بين مدونة التحصيل والمدونة العامة للضرائب، في التنفيذ كين هناك تعارض، ولهذا الإدارة العامة للضرائب اليوم تشتغل على حل هذه الإشكالية، وهاذي تعطي أنه بالفعل هاذ النقط اللي طرحو هي نقط اللي في التفعيل ديالها كين هناك صعوبات في التنفيذ.

إذن الهدف ديالنا هو أنه على مستوى القانون يكون توضيح ما بين قانون التحصيل والمدونة العامة للضرائب باش يكون هناك تطابق كافي، وما نقاوش كطبحو في هاذ الإشكالية ديال التأخير اللي هي موضوعية، ونعتبر بأن من واجبنا أن نحل هذه الإشكالية التي طرحت وظهرت فيما بعد بحكم الممارسة.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟

المستشار السيد حسن لعواني:

شكرا السيد الوزير.

تفتقر إلى العنصر البشري والبنيات الأساسية كالتزويد بالماء والكهرباء لهذه المراكز والمستشفيات والمرافق الضرورية، وفي أقل الأحوال النظافة وتقييم أدوات ولوازم التوليد.

لذا، نساتلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي التدابير المستقبلية التي تنوي الحكومة اتخاذها للحد من عدد الوفيات الناتجة عن الولادة، وخصوصا بالعالم القروي ودعم المراكز الصحية بالأدوات والمواد البشرية الضرورية للحد من عدد وفيات النساء أثناء الولادة؟
وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد الرئيس،
السيدات المستشارات،
السادة المستشارين،

السيد المستشار، تعلمون على أن وزارة الصحة وضعت مخططها ديال 2008-2012 كأولوية من الأولويات، وهي التقليل من عدد وفيات الأمهات والأطفال.

فأريد أن أذكر بأن الأرقام هي جد مشجعة التي جعلت خلال هاذ السنتين الأخيرتين المنتظم الدولي يصنف بلادنا في الصفوف العشرة الأولى من بين البلدان التي بذلت أكثر جهود في مجال تقليص وفيات الأمهات والمواليد أثناء الولادة.

أريد كذلك، السيد المستشار، أن أذكر مجلسكم الموقر على أن في 2007 الرقم الذي كان يتداول حول وفيات الأمهات، وهو 227 لكل 100 ألف نسمة، فبعد البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط انتهت في المسح الأولي إلى تقليص عدد وفيات الأمهات من 227 إلى 132 وفاة في كل 100 ألف ولادة حية، وفي المسح الأخير لأن هذا كان غير إحصائي، ففي المسح الأخير والتي أعلنت عليه المندوبية السامية على آخر الأرقام انتهت إلى أنه تقلص عدد وفيات الأمهات إلى 112 في كل 100 ألف ولادة حية، وتقلص عدد وفيات الأطفال إلى 35 في الألف فيما كفا يزيد على 42 أو 47 في كل ألف ولادة حية.

إذن كنشوفو على أن تقلص هاذ عدد الوفيات خلال هذه السنتين الأخيرتين بأكثر ما يفوق بالنصف، بطبيعة الحال المشوار مازال بعيد لأن هدفنا هو الوصول في أفق 2012 إلى 50 وفي أفق 2015 وأكثر من ذلك أننا نصلو بحال البلدان الأوربية ما بين 1، 8، 10 ديال الوفيات في كل 100 ألف نسمة.

كذلك بغيت نشرير أنه من بين الأهداف التي كانت عندنا أننا نصلو في

أولا نشكركم على الصراحة ديالكم والاعتراف بما جاء في السؤال باللي هو واقع، يعني موجود.

اللي كيبقي، السيد الوزير المحترم، على أن مواطنون يلجؤون إلى المحاكم باش يسترجعوا مبالغ مالية اللي يكون سبق لهم أنهم دفعوها سابقا، ولما كتصبح هذه الأحكام نهائية قابلة للتنفيذ كوقفو أننا نتنظر حتى يجينا قرار ديال المدير العام للضرائب.

كعتقد على أنه القرار ديال هذا خطير جدا، وأنه إهانة بهذه الأحكام الصادرة باسم جلالة الملك، هذه أحكام نهائية، هاذي أحكام قابلة للتنفيذ، هاذي أحكام عندها خصوصية ديالها وعندها السلطة ديالها، ما يمكناش نتنظرو حتى يجينا واحد القرار ديال المدير العام للضرائب في الرباط والمحاكم كتنفذ في أكادير ولا في طنجة ولا في فاس ولا هذا، علما أن المبالغ اللي حكمت المحكمة باسترجاعها كتكون المسطرة استمرت واحد 5 سنوات أو 6 سنوات، إذن لما كتطالبوه هو بالمبالغ كزيدو لو الفوائد كزيدو الغرامات، ولكن هو ملي كيجي يطالب كياخذ غير القدر اللي هو أداه، ولكن من بعد 6 أو 7 سنوات، كيطهر لي هذا إحجاف بالمواطنين، وما يمكناش تقبلو باش يكون قرار ديال المدير العام للضرائب اللي كيفوق القرارات ديال المحكمة اللي هي أحكام صادرة باسم جلالة الملك.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ونشكر السيد الوزير على مساهمته الجيدة في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه للسيدة وزيرة الصحة حول دعم المستشفيات ومراكز الولادة بالبنيات التحتية الضرورية.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السيد زاز.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

تعمم الحكومة في الآونة الأخيرة عبر وسائل الإعلام برنامجا تحسيسيا موجها إلى عموم المواطنين، وخاصة النساء الحوامل، يبرز أهمية اللجوء إلى المستشفيات والمراكز الصحية عند الولادة.

وإذا كان الرأي العام الوطني يستحسن فكرة البرنامج من حيث أهمية الولادة تحت المراقبة الطبية، إلا أن واقع الحال ببعض المستشفيات والمراكز الصحية لا يبعث على الاطمئنان، وخصوصا في المناطق النائية والقرى التي

إلى أن وزارة المالية دارت واحد المجهود إضافي بالنسبة لدعم وزارة الصحة، بالنسبة لتزويد السيارات الإسعاف من هنا لآخر السنة كذلك لتزويد تقريبا أولا كل دور الولادة بسيارات الإسعاف وكذلك لدعم الفرق المتنقلة. فيما يخص الموارد البشرية، الآن نحن في إطار الحوار لا مع النقابات ولا مع الدكاترة المقيمين والداخليين، كين هناك حلول جديدة، فبالنسبة للأطباء المقيمين هما قابلين على أنهم في السنة الأخيرة من الدراسة دياهم يميشو يعني لأنهم يقلصوا من هاذ الخصاص في هاذ المناطق.

كذلك نحن بصدد إمضاء اتفاقية مع القطاع الخاص باش يعاونونا في المناطق اللي احنا محتاجين بالخصوص الاختصاصيين، والعدد دياهم غير كافي أننا باش يدعونا في هاذ المناطق، وهناك حلول أخرى اللي يمكن لنا قدموها لكم واللي غادي تقدموها كذلك خلال الأسبوع المقبل في مناظرة حول دعم الصحة في العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤالان المواليان تجمعهما وحدة الموضوع، الأول يتعلق بنظام التغطية الصحية لذوى الدخل المحدود، والثاني يتعلق بنظام المساعدة الطبية للمعوزين، إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني، أخواني المستشارين،

في إطار تفعيل مبدأ المساواة والتضامن وتكريس الحق في الصحة وتعزيز التضامن والتاسك الاجتماعي ومكافحة كل أشكال الإقصاء والتمييز، التزمت الحكومة بتنفيذ نظام المساعدة الطبية لذوى المدخول المحدود، كما أشرف السيد الوزير الأول في بداية نونبر 2008 على انطلاق هذه العملية بجهة تادلة أزيلال كنجربة أولية على أساس تعميمها على باقي جهات المملكة، لكن من الملاحظ أن هذه التجربة ظلت محدودة ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، مما يضع تعميم هذه التجربة موضع تساؤل كبير، بحيث أن عدم تفعيل وأجراة نظام المساعدة الطبية لذوى المدخول المحدود في المناطق والجهات كما له أثر سلبى على المواطنين وحقهم في الرعاية الصحية، حيث تراجعت العديد من المؤسسات الاستشفائية عن القبول بشواهد الاحتياج، مما يطرح إشكالية ولوج العلاج بالنسبة لفئات أكثر فقرا وهشاشة، وخاصة ساكنة العالم القروي.

ومن هذا المنطلق، نسألكم، السيدة الوزيرة، ما هي العراقيل التي حالت دون ذوي... نظام التغطية الصحية لذوى المدخول المحدود لجهة تادلة

2012 هو نوصلو إلى 500 ألف ولادة تحت المراقبة، هذا الهدف ديال 2012، فحسب النتائج ديال 2010 يمكن لي نقول لكم على أننا وصلنا إلى 479 ألف و300 أي بنسبة ديال 96% ديال الولادة تحت المراقبة، بطبيعة الحال بفارق كبيرة ما بين العالم الحضري والقروي، كما كان على بلادنا الوصول إلى عدة مؤشرات اللي عاد حصلنا على الأرقام ديالها، واللي غادي يمكن لنا نعطيوكم... انتهى الوقت، السيد الرئيس، والحديث طويل وفي التعقيب سأضيف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السي ناجي.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أخواتي، إخواني المستشارين،

أشكر السيدة الوزيرة على الجواب ديالها، هاجس الفريق الاستقلالي هو النهوض بالأوضاع الصحية للمواطنين، خاصة المراكز الصحية للولادة، هناك اجتهاد للوزارة في تقليص عدد الوفيات أثناء الولادة، اجتهاد هو سياسة الوزارة واجتهاد طبي، لكن غياب العنصر البشري في بعض المناطق النائية، خاصة منها الجماعات القروية صعبة الولوج، وكذا سيارة الإسعاف، وهي وسيلة للحد من الوفيات منعمة في بعض الجماعات كجماعة أيت أقبليب إقليم أزيلال، كذلك ميسور بولمان إلخ... ضعف وسائل ولوازم التوليد الحديثة في بعض المستشفيات، صيانة وتقييم الأدوات، كل هذا يتطلب تخطيط وميزانية.

الإحصائيات اللي جيتو بها، السيدة الوزيرة، والأرقام تعبر عن النجاح ديال الوزارة، أصبحنا من السول العشر الأوائل ضمن هاذ المسح، هي يعني افتخار لبلدنا، لكن لنا كل الثقة في عطفكم على الأمة "إن الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

شكرا السيد الرئيس، غير بعجالة بغيت نقول بأنه تم افتتاح 518 دور للولادة، من بينها 105 في الوسط الحضري و413 بالوسط القروي، هاذ دور الولادة ابدأوا التأهيل دياهم خلال السنة الماضية، على أساس على أن كل دور الولادة كانت حضرية أو قروية، كانت داخل المستشفيات أو خارج المستشفيات سيتم تأهيلها كلها داخل ميزانية هاذ السنة، بالإضافة

السادة المستشارين،

فبالفعل فنظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود يعتبر بحق مشروعاً مجتمعياً طموحاً، وبهم عند تطبيقه ثلث الساكنة، أي 8.5 مليون نسمة، كما يجسد التضامن الوطني لفائدة السكان المعوزين.

فلا بأس أن أذكر للسادة المستشارين المحترمين أنه لأجرأة هذا النظام، كما تعلمون وكما جاء على لسانكم، فقد تم البدء بتجربة نموذجية بجهة تادلة أزيلال، وذلك من أجل الاستفادة بخصيلة هذه التجربة بغية تعميمه على باقي جهات المملكة.

وللوقوف على مكامن القوة والضعف لهذه التجربة فقد أسند إلى مكتب دراسات دولي مهمة التقييم وتقديم الاقتراحات الضرورية في أفق تعميم هذا النظام في أحسن الظروف وبفعالية أكبر، فبالفعل قدم هذا المكتب تقريره النهائي في أبريل 2010، الذي خلص بأن التجربة النموذجية مشجعة وذات آفاق واعدة لتعميم نظام المساعدة الطبية، وهذه أهم نتائج التجربة:

- أغلبية المستفيدين عبروا عن ارتياحهم لإعفائهم من شواهد الاحتياج؛

- تم كذلك تقليص فترة المواعيد للولوج إلى الخدمات الطبية الاستشفائية، خاصة المستفيدين ذوي الأمراض المزمنة،

- هذا النظام كذلك مكن المستشفيات من رفع مداخيلها بنسبة 10%.

فعموماً فإن هذه الدراسة أكدت على أن هذه التجربة جد مشجعة، علماً أنه سيؤخذ بكل الاقتراحات المتضمنة بها خلال التعميم التدريجي لهذا النظام.

وفي هذا الصدد، ومن أجل إحاطته بكل الضمانات الضرورية لأن مشروع مجتمعي طموح، فأعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تعليماته السامية لكتابة للحكومة قصد تعميم هذا النظام عبر كل أرجاء المملكة قبل ممت هذه السنة إن شاء الله.

فمن ثم سيتأسس الوزير الأول مرة كل شهر لجنة مكونة من القطاعات الحكومية المعنية قصد الاطلاع على سير أشغال التعميم وفق برمجة زمنية محددة.

وبناء على ما سبق، فإن الاستعدادات جارية لإنجاح عملية التعميم، وفي هذا السياق تم إحداث ثلاثة لجان:

لجنة تحديد الأشخاص المؤهلين برئاسة وزارة الداخلية؛

لجنة التدبير والحكامة والتحويل برئاسة الوكالة الوطنية للتأمين الصحي؛

ولجنة ثالثة اللي هي مكلفة بعرض العلاجات برئاسة وزارة الصحة.

ومن أبرز إنجازات هذه اللجان، فتم على ضوء ما جاء في التقرير ديال مكتب الدراسات اللي دار تقييم التجربة، فتم تغيير المرسوم المتعلق بنظام المساعدة الطبية، تغيير كذلك القرار المتعلق بالاستشارة على ضوء النتائج

أزيلال؟ وما هي التدابير التي تعتزمون القيام بها من أجل تمكين ذوي الدخل المحدود من ولوج الخدمات الطبية بباقي جهات المملكة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، وفي نفس الموضوع الكلمة للتجمع الدستوري الموحد، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

حسب المعطيات الحكومية، فإن نظام المساعدة الطبية لفائدة محدودي الدخل يستهدف 8,5 مليون مستفيد على الصعيد الوطني، هذه النسبة من المغاربة التي تقارب 28% من السكان لم يعد أمامها أي معين لولوج العلاجات، خصوصاً بعد أن تم إلغاء العمل بنظام شواهد الضعف.

وأمام الارتفاع المهول لأسعار الأدوية وتكاليف العلاج، الحكومة لم تستطع حتى الآن الشروع في تعميم هذا النظام على كل مناطق المملكة، حتى يتمكن الفقراء وذوي الدخل المحدود من ولوج العلاجات الضرورية والأساسية على الأقل.

فمدونة التغطية الصحية دخلت حيز التنفيذ زهاء ثمان سنوات، والحكومة لم تنفذ بعد كل مقتضياتها، ولكي يتحقق شعار "الصحة للجميع"، باعتباره ضمن الحقوق الاجتماعية الأساسية للأفراد، من اللازم تسهيل ولوج المعوزين وذوي الدخل المحدود، ومنعدي الدخل إلى العلاجات، وفي أسرع وقت ممكن، لأن الصحة لا تنتظر، ولا سيما، السيدة الوزيرة، في الأقاليم الجنوبية، أنت تعرفين، السيدة الوزيرة، أن المستشفيات في الأقاليم الجنوبية في وضعية كارثية، وطرحنا عليك السؤال كم من مرة، ولكن "لا حياة لمن تنادي".

سؤالنا، السيدة الوزيرة، الآن أين وصل نظام المساعدة الطبية لفائدة الفئات المعوزة؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم، جواب السيدة الوزيرة في ست دقائق، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السيدة الوزيرة، ربما تتلخمو على واقع الي فعلا أنه مؤسف، تهضرو على واقع ديال استشفاء في الجهة الي ربما تيوصل عدد السكان ديالها 2 مليون، عندنا تقريبا 2 مراكز مهمة هو مركز ديال مدينة بني ملال، الي بغيناك فعلا أنكم تزوروه، ومن هذا المنبر أشكر الطاقم الطبي والمرضين والأعوان الذين يعملون في هذه الظروف، الي فعلا ظروف غير عادية، الي فعلا يتقدموا واحد المجهود كبير في غياب فعلا أنه يكون عندهم واحد المؤازرة ديال الموارد البشرية ومؤازرة ديال التجهيزات الي فعلا أن بعض الأحيان تتغيب على واقع الي تتكلمي عليه السيدة الوزيرة، وفي نفس الوقت الأدوية الي فعلا أننا ننحسو المعاناة إذا ابغينا نقلو لك المعاناة ديال أشخاص ديال المرضى غادي يمكن نتكلمو ربما ساعات ثم ساعات ثم ساعات، باش يمكن أننا نقلو لك الحقيقة ديال التغطية الصحية الي فعلا أنكم تتناو أنكم تطوروها.

لهذا، ابغينا، السيدة الوزيرة، وتنتكلمو على المراكز الصحية، فاش كحضرو على أننا بغينا نظورو الصحة، خصم تزوروا، السيدة الوزيرة، المراكز الصحية الي تستقبل المرضى، هذه المراكز الصحية هي فعلا بدورها خصها معالجة، كين واقع مزري لهذه المراكز الصحية وبغينا فعلا تتصوروا أن هذه المراكز الصحية فعلا في وضعية كارثية.

في نفس الوقت المستعجلات الي يمكن أنكم تبغيو تعرفوا أن الواقع ديالها فيها تقريبا بعض المرات جوج المرضى الي كيستقبلوا آلاف ديال البشر، وربما هاد المرضى والأطباء الي كايين تماك تتغيب عليهم أنه يمكن هاد الهيجان ديال متطلبات المواطنين الي فعلا أنها تبقى أن الوزارة غائبة كل الغياب باش يمكن أنها تحسن الوضعية ديال المطالب ديال المواطنين. لهذا، ابغينا السيدة الوزيرة تنزل للجهة باش تقيم العمل ديالها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن موضوع هذا السؤال يدخل في الحقيقة ضمن سياق واسع يتعلق بمدى قدرة الحكومة على تنزيل البرامج والمخططات على أرض الواقع وتنفيذها بالدقة المطلوبة وفي مواعيد محددة وفي إطار التزامات محددة بالأرقام والمعطيات ومراحل الإنجاز.

لذلك، فإنه كان بودنا طرح هذا السؤال على السيد الوزير الأول حتى لا يتعلق الأمر فقط بالمساعدة الطبية لفائدة ذوي الدخل المحدود، فهناك برامج كثيرة ومتعددة، من بينها برامج التشغيل الناقى وإنعاش الشغل، مقاولتي، مخطط المغرب الأخضر، المخطط الأزرق، (halieutis)، مخطط

ديال مكتب الدراسات، تم كذلك تكييف الاستشارة مع خلاصة هذه الدراسات التقييمية، تم كذلك تطوير النظام المعلوماتي، تم إنجاز كذلك دليل خاص بنظام المساعدة الطبية، تم كذلك تقدير الحاجيات الضرورية من أجل التعميم من موارد بشرية وتجهيزات وأدوية، تم كذلك إعداد برنامجين للتكوين، الأول يخص وزارة الداخلية والثاني يخص وزارة الصحة، والذي شرعنا الآن في تطبيقه، حيث يهدف إلى تكوين 3000 من موظفي وزارة الداخلية و5100 من مهنيي الصحة بمختلف جهات المملكة.

وضع كذلك، وهذه حتى هي واجدة، وضع استراتيجيات للتواصل والتحسيس، تم كذلك إعداد دورية توجه لجميع المسؤولين بالمصالح اللامركزية من أجل توفير الظروف اللازمة والموارد البشرية واللوجستية لتقديم الخدمات الصحية وفق سلة العلاجات الممولة للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية.

إذن نتشوفوا أن اليوم جميع الإجراءات الي غادي تضمن نجاح نظام المساعدة الطبية هي متوفرة، بطبيعة الحال ككل تجربة أولية، وغادي يكون هناك في الأول بطبيعة الحال مكامن الضعف، ولكن هذا يجب أن تتعبأ لها جميعا، وخصوصا أن ضمان إنجاز هذه العملية هو إعطاء صاحب الجلالة تعليماته السامية للحكومة بتوفير جميع الموارد الكفيلة لضمان وإنجاح هذه العملية قبل آخر هذه السنة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وفي إطار التعقيب أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة، الحضور الكريم،

السيدة الوزيرة ربما الصحة من أهم المطالب الي يمكن أن نصنفها من أهم المطالب الجوهرية.

السيدة الوزيرة تتحدث لنا على مجموعة ديال الإجراءات، مجموعة ديال الأشياء الي يمكن أنها تحقق مسائل إيجابية، إلا أنها تتكلم ربما من مدينة الرباط العاصمة، بغينا فعلا أن السيدة الوزيرة تدير واحد الزيارة ميدانية للجهة الي تدارت فيها الانطلاقة ديال هذه العملية، باش تعرف الواقع الحقيقي ديال هذه العملية الي فعلا واش عملية إيجابية أو سلبية.

السيدة الوزيرة، ربما منذ انطلاق هذه العملية ما قمتوش ولو مرة واحدة بالزيارة ديال هذه المنطقة باش تعرفوا الأشياء الي يمكن أنها باش يمكن توكبوها لا اتنا ولا اللجن ديالكم ولا الأشخاص الي تيشغلوا معكم، ربما مكتب دراسات أجنبي ما غاديش يعرف الواقع ديالنا الحقيقي والمر، باش يمكن أننا نقلو المسائل الحقيقية.

لاستعداد ولتعميم النظام المساعدة الطبية، فأنا قلتها ما غاديش نعاود نكر أشنو قلت من الأول، إما إلى اعطينوني 6 دقائق، السيد الرئيس، نعاود نبدأ، لأن المؤشرات كنت قلت لكم راه كاين تكوين، كاين لجان، كاين الميزانية، الموارد البشرية، هاذ الشئ كلو راه احنا معبين لها.

قلت كذلك معلوم كاين مكامن الضعف في وزارة الصحة، في المنظومة الصحية، بطبيعة الحال، ولكن إلى انتظرنا على أن يكون كل المؤشرات تحسنت في بلادنا، فإذا انتظرنا ذلك فمغاديش نديرو حتى شئ تغطية صحية، ننتظر 20 عام، 30 عام، نتسناو أنه يكون إصلاح ديال منظومة كلها عاد نبادو، لا هاذ الناس اللي غادي يستافدوا بنظام المساعدة الطبية هم اللي تيجيو دابا بشهادة الاحتياج وأما تتخذ بعين الاعتبار أو لا تتخذ، يا إما المراكز الصحية الاستشفائية الجامعية تيقولوا لهم أديو واحد الثمن ولو رمزي ولو مقادش عليه.

إذن غادي تحي لمعالجة كل هذه الإشكاليات، وبالخصوص فيما يتعلق بالتكفل بالمجان بالنسبة للأمراض المزمنة، إذن هذا مكسب مهم ومهم جدا، والملي إن شاء الله غادي تعرف تعميم ديال هذه التجربة في آخر هذه السنة.

غير بغيت نقول كذلك على أنني زرت ما من مرة حجة تادلة أزيلال، ماشي غير المستشفى ديال بني ملال، بل زرت المستشفى ديال بني ملال، زرت المستشفى ديال الفقيه بن صالح، زرت المستشفى ديال أزيلال، وهناك مستشفيات أخرى وأعطينا وأعطى صاحب الجلالة الانطلاقة لمستشفى جديد في هذه الجهة، وسيتم توسيع مستشفى ديال الفقيه بن صالح، وسنشرع هذه السنة لأنه غادي يدوز من مستشفى محلي إلى مستشفى إقليمي، معلوم كاين هناك مكامن الخلل ولكن كنا نقولو على أنه بصفة عامة التجربة ناجحة بكل المقاييس، وكان لي كذلك لقاء مؤخرًا جمعني مع السيد رئيس حجة تادلة أزيلال، الذي ينتمي إلى حزبكم السيد المستشار، وعبر لي رئيس الجهة عن ارتياحه لهذه التجربة والنفس اللي أعطت بالنسبة اللي جابت كإيجابيات بالنسبة للساكنة ديال هذه المنطقة. فأنا جد متفائلة على أن هذه التجربة غادي تمكن الساكنة المعوزة ديال بلادنا أنها أخيرا تلجأ إلى المصالح الصحية بالمجان، والآن كاين هناك تفكير كذلك لوضع آلية جديدة ثالثة، إلى جانب دابا (RAMED)، إلى جانب (L'AMO)، أننا نوضعو آلية ثالثة لتشمل كل الحرفيين، كل المهن الحرة، كل باقي المواطنين المغاربة الذين لم تشملهم بعد التغطية الصحية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وشكرا السيدة الوزيرة على مشاركتها القيمة في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول

إبنتاق، البرنامج الاستعجالي للتربية الوطنية، مخطط الصناعة التقليدية رؤية 2015، وكذلك مغرب بدون صفوح، وغيرها من البرامج التي اشتهرت بها هذه الحكومة.

السيدة الوزيرة، في الواقع يصعب علينا تتبع ومراقبة مدى تدبير الحكومة هذه الملفات والبرامج بالشكل المطلوب وفي الزمن المحدد نظرا لغياب المعطيات الدقيقة سواء من الناحية الإحصائية أو من ناحية التزام الحكومة بمجدول زمني مضبوط.

نظام المساعدة الطبية، السيدة الوزيرة المحترمة، لفائدة ذوي الدخل المحدود ضمن أجراً وتفعيل أحكام مدونة التغطية الصحية الأساسية التي صادق عليها البرلمان أيام حكومة السيد اليوسفي، وانتظرنا خلال حكومة السي جطو وقد التزم السيد الوزير الأول الحالي في التصريح الحكومي بتوسيع نظام التغطية الصحية ليقف المعوزين إلى الطلبة وفئات الحرفيين، وهكذا أذكركم السيدة الوزيرة وأذكر السيد الوزير المحترم بنص ما جاء في التصريح الحكومي، قال: "وسنواصل توسيع نظام التغطية الصحية في غضون الأشهر القليلة القادمة لفائدة الطلبة وأصحاب الحرف والمهن الحرة والمستقلة"، هذا التصريح ديال السيد الوزير الأول ملي طلع وزير أول كان التزم بهاذ الشئ هذا، قال في غضون أشهر قليلة ها اللي غادي يوقع.

الآن وقد تحدثت السيدة الوزيرة أن جلالة الملك قد أعطى تعليماته السامية لتعميم تجربة (RAMED) على كافة مناطق المملكة بحلول نهاية سنة 2011، نحن الآن في الشهر الرابع من السنة وليس هناك أي مؤشر على انطلاق هذا البرنامج، خصوصا وأنكم، السيدة الوزيرة، أكدت أن العملية حققت نتائج إيجابية جدا في تجربة تادلة أزيلال، وهنا أسجل بسرعة أمرين اثنين:

أولا، الأمر الأول عدم التزام السيد الوزير الأول المحترم بما جاء في تصريحه الحكومي؛

ثانيا، بعد انتظار فئة المعوزين لمدة سنوات على تنفيذ نظام المساعدة الطبية، فهل ستلتزمون، السيدة الوزيرة، بما صرحتم به بناء على تعليمات صاحب الجلالة حول تعميم تجربة حجة تادلة أزيلال في كافة مناطق المملكة بحلول نهاية 2011؟ وملتزم نحن أيضا أننا سنطرح عليكم، السيدة الوزيرة، نفس السؤال في بداية 2012.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك تعقيب السيدة الوزيرة؟ تفضل.

السيدة وزيرة الصحة:

بغيت نقول في البداية على أنه الحكومة ملتزمة بما التزمت به في البداية، فالحكومة جاءت بتصريح حكومي على فترة، بدأت في 2007 وستنتهي في 2012، فننتظر لنقول إذا التزمت الحكومة أم لم تلتزم؟ فالمؤشرات

بطبيعة الحال الأمور التي يشير إليها السيد المستشار هي صعوبات حقيقية، نجدها في تدبير الزمن المخصص للتكوين داخل المنظومة، خصوصا بعد أن ارتفعت الميزانيات المخصصة لهذا المجال، وارتفع كذلك الطموح المرتبط بالرفع من قدرات العاملين داخل قطاع التربية والتكوين.

فطرح منذ البداية كيفية التوفيق بين تخصيص وقت كافي للتكوين المستمر للعاملين داخل القطاع وللأساتذة على وجه الخصوص من جهة، ومن جهة ثانية الحفاظ على حق التلميذات والتلاميذ في الاستفادة من الزمن المدرسي كاملا غير منقوص، وهذا الهاجس هو الذي برر على أننا في المقرر ديال تنظيم السنة الدراسية بالنسبة لهاذ السنة هاذي 2010-2011 خصصنا واحد الباب كامل لإعطاء بعض التوجيهات فيما يتعلق بتنظيم التكوين المستمر، منها وضع آليات لتدبير التكوين المستمر على الصعيد الجهوي والإقليمي، ومنها كذلك بعض المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها في إطار تنظيم التكوين المستمر، منها على سبيل المثال تخصيص فترة ما قبل الانطلاق الفعلي للدراسة للتكوين المستمر لأن مفروض أن الموظفين كيستأنفوا العمل دياهم نهار 5 شتنبر، ولكن الدراسة لا تنطلق حتى 15 أو 16 شتنبر.

خلال شهر يوليوز كذلك هناك إمكانية لتنظيم التكوين المستمر، تنظيم التكوين المستمر على صعيد المؤسسات التعليمية لأن هذا كيمكنا من إحكام هذا التدبير، تدبير الزمن المدرسي لفائدة التلميذات والتلاميذ، كذلك خلال عطاتي منتصف الأسدس الأول والأسدس الثاني وأصاف الأيام بالنسبة لأساتذة التعليم الثانوي اللي مكيشغلوش نهار كامل، بالإضافة إلى العطلة الصيفية من خلال تنظيم جامعات صيفية وهذا ما دأبت عليه المنظومة منذ سنتين أو ثلاثة.

بالإضافة إلى ذلك، نلجأ إلى صيغ جديدة للتكوين المستمر...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، في التعقيب، شكرا السيد الوزيرة، هناك تعقيب؟ تفضل السي عبد الكبير.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين والمستشارات،

السيدة الوزيرة، ما قتم به من إصلاحات بالنسبة للتكوين ومساعدة الأساتذة، هذا أمر مهم حتى بالنسبة لطريقة العمل، إلا أنه ما نلاحظه الآن وهو مشكل عويص بالنسبة لمستوى التلاميذ، علما بأن التعليم هو أفضل استثمار بالنسبة للأمة، والتعليم هي مسؤولية الجميع.

في الواقع ما نعيشه الآن معضلة بالنسبة للأساتذة أولا، ومعضلة

جعل حصص تكوين رجال التعليم خارج أوقات العمل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السيد مكاوي.

المستشار السيد عبد الغني مكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

تجمع العديد من الأسر المغربية على ضعف المردودية التربوية والعلمية للتلاميذ في جميع المستويات الدراسية في بلادنا، مما ييؤ تعليمنا مراتب متدنية بين الأمم، وتلك نتيجة طبيعية لهذا التعليم، الذي تغيب فيه أحيانا روح المسؤولية عند بعض أفراد الأسرة التربوية. أقول عند بعض أفراد الأسرة التربوية.

إذ كيف يعقل أن يتم التفكير في تكوين وإعادة تكوين الأستاذ على حساب الحصص وساعات العمل المخصصة للتلاميذ، حتى أصبح مألوفا لدينا غياب الأستاذ عن عمله بداعي حضور حصص التكوين، وذلك على حساب تعلم التلاميذ، علما أنه يتقاضى أجره على ذلك. والأدهى من ذلك أن التلميذ مطالب في نهاية المطاف بالمرور الذي يجب استيفاؤه، فكيف لهذا التلميذ أن يستوعب دروسه والامتحانات تتم بشكل دوري، وتتوج في النهاية بموحد، فيما بعض الأساتذة يقضون فترة أطول في التكوين.

وإذا كما مع استمرار تكوين رجل التعليم بهدف تحسين وضعه الاجتماعي وتحصيل مردود جيد يرفع من مستوى تعليمنا، فيجب أن يكون ذلك على حساب الحصص المخصصة للتلميذ الذي هو الحلقة الأضعف في المعادلة، وفي جميع المواد يجب التفكير في معالجة هذه الإشكالية لأنها جزء من معضلة تدني مستوى تعليمنا.

لنا، نسانلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي التدابير العملية التي تنوي وزارتك العمل بها لإنصاف التلاميذ، وذلك لجعل حصص تكوين أسرة التعليم خارج أوقات العمل، حفاظا على الملاءمة بين الحق والواجب؟ وفي انتظار ذلك تقبلوا فائق التقدير والاحترام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزيرة.

السيدة لطيفة العبيدة، كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس، وأشكر السيد المستشار على اهتمامه بموضوع تأمين الزمن المدرسي لفائدة التلميذات والتلاميذ، هذا الموضوع الذي كما نذكره جعلنا منه أحد المستجدات الأساسية للموسم الدراسي الذي انطلق في شتنبر من السنة المنصرمة، أو من هذه السنة الدراسية.

الأولى؟ هم التلميذات والتلاميذ.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الآتي الثاني الموجه للسيدة وزيرة التربية الوطنية موضوعه إضراب رجال التعليم، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السي عمر.

المستشار السيد عمر أدخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يخوض رجال التعليم إضرابات متتالية في ظروف محممة من السنة الدراسية، إذ أن الامتحانات على الأبواب، الأمر الذي قد ينعكس سلبا على التلاميذ، وأخذت هذه الإضرابات أشكال فئوية والخاسر الأكبر هو التلميذ رجل الغد، فأين الحكومة من إصلاح التعليم؟ فبجهد العيون يوجدور الساقية الحمراء تعرف إضرابا مفتوحا دون أن تحرك الحكومة ساكنا، مما يطرح أكثر من سؤال أي تعليم نريد؟

فالوضعية المتردية التي آلت إليها المدرسة العمومية بعد سلسلة من المخططات الإصلاحية، جعلتنا نساءلكم، السيدة الوزيرة، على الشكل التالي:

أولا، متى يمكن للحكومة أن تسترجع بريق المدرسة العمومية لترقى للمستوى المطلوب؟

ثانيا، ما هي التدابير التي ستتخذها الحكومة من أجل تفادي إضرابات رجال التعليم والإنكباب على تسوية أوضاعهم؟

ثالثا، إلى متى يقوم رجال التعليم بهذه الإضرابات، مع العلم بأن هناك البعض اللي كيعمل دروس خصوصية في البيوت ويتلقى أجره بالنسبة للساعات الخصوصية، ويتلقى كذلك أجره من الدولة ومن التعليم بصفة خاصة، وقايم بإضراب؟

إذن نطلب، السيدة الوزيرة، بأن أولا تكون حلول في هذه المشاكل المطروحة وهي مشاكل كثيرة وتعاني منها تقريبا جل الأقاليم وبصفة خاصة الأقاليم الجنوبية، نطلب أن تكون هناك تفتيشية وبحث عميق فيما يخص هذا الموضوع، لأن هناك بعض رجال التعليم والبعض القليل من رجال التعليم اللي ما بقاوش كيديروا التعليم، ولاو تجار، ولاو يقومون بحرف أخرى وبمسائل أخرى التي لا علاقة بالتعليم ولا علاقة لها كذلك برجل التعليم، ورجل التعليم منزه عن هذه الأشكال وهذه الأعمال التي يقوم بها

للوزارة كذلك، معضلة للوزارة لأنها لا تتمكن بالإمكانات الضرورية لمواجهة ما نعيشه كأمية في المغرب، هذه هي المعضلة الخطيرة التي نعيشها، بكل صراحة كان من الممكن أن تتخلى على بعض الاستثمارات الاقتصادية وندعم الاستثمار في التعليم وفي التكوين لأنه هذه هي الأجيال الصاعدة ومستقبل الأمة.

المشكل المطروح، السيدة الوزيرة، رغم الإصلاحات التي قتمت بها بالنسبة للتكوين المستمر للأساتذة في بداية السنة وفي آخر السنة، هذا فكر ممتاز، لأنه يجب أن يكون استمرار في التكوين، هناك معضلة، ولكن عدد الحصص التي الآن يؤديه الأستاذ كانت في البداية 18 ساعة، اليوم عندو 24 ساعة، ما قامت به الوزارة وهو تقسيم الأوقات لأنه كان للتلميذ، وتحدث عن المستوى الضئيل الآن للتلاميذ، كانت من قبل الحصص بالنسبة لبعض المواد 6 ساعات، بعد ما تنضربوها على أربعة ديال الأقسام كتعطي 24 ساعة.

اليوم آش قامت به وزارة التربية الوطنية، قلصت الحصص ديال المادة من 6 الساعات ل 4 الساعات باش تخلي للأستاذ 24 ساعة، اللي كطالبو به، السيدة الوزيرة، وهو التعليم راه ماشي هو الدرس، ولكن التهييء وإصلاح فروض التلاميذ، هذا عمل إيجابي بالنسبة للأستاذ، يجب أن نعنتي أكثر من ذلك بالنسبة للأساتذة، تقليص حصص بالنسبة للأسبوع ولكن تقليص عدد الأقسام التي أصبحت الآن العدد فيها ديال التلاميذ كيتكاثر، وهذا من المستحيل نهائيا أن يقوم الأستاذ بعمله الجاد.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم تعقيب السيدة الوزيرة؟

السيدة كاتبة الدواة لدى وزير التربية الوطنية وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

غير باش ربما نكمل المعطيات المرتبطة بهذا الموضوع، إذن بحال اللي قلت كايين اهتمام بالموضوع وكايين اجتهادات على صعيد الأكاديميات والنيابات من أجل التحكم في تدبير الزمن المخصص للتكوين وكذلك الزمن المخصص للتدريس.

كايين كذلك في إطار برنامج تأمين الزمن المدرسي ضرورة تعويض الساعات الضائعة عن التلاميذ من طرف الأساتذة الذين يستفيدون من التكوين، وكايين كذلك الاشتغال حاليا على صيغ جديدة للتكوين، اللي هي التكوين عن بعد والتكوين - بحال اللي قلت - في إطار المؤسسات التعليمية، بحيث أننا كلما اقتربنا من المؤسسات التعليمية كلما سهل علينا نتحكمو في تدبير الزمن والتوفيق بين مصلحة التلميذ ومصلحة الأستاذ، علما بأن الاستثمار في تكوين الأساتذة والأساتذة، من يستفيد منه بالدرجة

العام، أو على صعيد الوزراء كذلك، يعني باب الحوار دائما مفتوح والعمل يجد على حل المشاكل كذلك قائم.

ربما في الفترة ديال التعقيب يمكن لي نضيف معطيات أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب؟ تفضل السي عمر.

المستشار السيد عمر أدخيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، أولا هذا مشكل تعطل كثير وكثير جدا.

ثانيا، نحن نبحت عن حل لهذه المشاكل المطروحة، واللي حاليا كتعاني منها تقريبا الأقاليم الجنوبية. غير بالنسبة لجهة العيون بوجود لوجدها وصلت تقريبا شي 60 ألف تلميذ بالنسبة للمؤسسات العمومية، تفوق كذلك تقريبا أكثر من 2500 رجل تعليم، وبالتالي تصوروا معي بأن هذه المؤسسات كلها تقريبا تتوقف في وقت واحد عن العمل لمدة غير معروفة، وبالتالي يجب لا بالنسبة للحكومة بصفة عامة، بالنسبة لجميع المتدخلين بأنهم يتدخلوا من أجل حل هذا المشكل في أسرع وقت ممكن.

ثانيا، من هو المتضرر؟ المتضرر الأول والأخير هو التلميذ بصفة عامة، ومن بعد بطبيعة الحال هي العائلات ديال هاذ التلاميذ، اللي المفروض بأن التلميذ يكون عندو وقت والمفروض كذلك بأن تكون عندو دروس ويكون عندو اطلاع شامل على هذه الدروس وهو مقبل على الامتحانات، إذن لابد من تكييف الجهود.

هناك بعض المعلمين والأساتذة اللي كيديروا الدروس في بعض المؤسسات الخصوصية من أجل دعم ما فات من الفروض بالنسبة لبعض التلاميذ مشكورين، واللي واجب علينا كذلك باش نشكرهم، على أساس باش نشجعهم وتعاون معهم.

ثالثا، عندنا جوج ديال النقاط:

أولا، لماذا لم يتم التركيز على المنظور الجهوي بالنسبة للانتقالات؟ لأن الكثير من هاذ الأساتذة شاركوا في العديد من المشاركة من أجل الانتقال إلى جهات أخرى، ولم تتم الموافقة، هناك كذلك الكثير من اللي يريد الانتقال إلى الجنوب ولم تعط له كذلك الموافقة على هذه الانتقالات.

لماذا كذلك لم يتم التفكير في التوظيف بالنسبة لرجال التعليم بصفة خاصة في إطار جهوي على أساس باش كل أكاديمية أكاديمية يكون عندها الحق بحال تقريبا بحال الجامعات، على أساس باش يكون مفوض لها توظيف جهوي من أجل التغلب على هذه المشاكل؟

إذن نتمنى، السيدة الوزيرة، أن تراعوا هذه المشاكل، وتراعوا كذلك الحلول لهذه المشاكل في أسرع وقت.

شكرا.

البعض.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة دولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس، وشكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال أو إثارة هذا الموضوع اللي في الحقيقة يشكل مصدر قلق بالنسبة إلينا جميعا، أتم ونحن وكذلك الأسر والتلميذات والتلاميذ.

اللي كلاحظوه، مع الأسف هذه الأيام الأخيرة، وخصوصا خلال هذه السنة الدراسية، هو نوع من المغالاة، يمكن قولها بلا مبالغة، المغالاة في استعمال حق الإضراب الذي يضمنه الدستور، والذي مازال يفتقر للنصوص المؤطرة لممارسته. وبطبيعة الحال في هذه الحالات هناك من يدفع الثمن، وبالدرجة الأولى التلميذات والتلاميذ هم الذين يدفعون التكلفة ديال هذه الإضرابات المتكررة.

في هذا الإطار، قلت ربما نشير لبعض المعطيات المتعلقة بالوضع النقابي داخل المنظومة، احنا مثلا في وزارة التربية الوطنية عندنا 36 نقابة، من ضمنها 5 ممثلة في الحوار الاجتماعي، ولكن إلى جانب هذه النقابات هناك لجن وسكرتاريات وطنية ومنسقيات تهتم بفتات معينة، ولما كاشوفو العدد ديال أيام الإضراب اللي كتعلن عليها النقابات المشاركة في الحوار الاجتماعي، كتلقوا مثلا بأن في هذه السنة النقابات الخمس أعلنت على 10 أيام ديال الإضراب، في الوقت اللي المنسقيات والسكرتاريات وكذا... أعلنت على تقريبا 150 يوم ديال الإضراب منذ بداية السنة الحالية، بالإضافة إلى الإضرابات التي يعلن عنها في الأقاليم من طرف المكاتب الإقليمية والجهوية إلى غير ذلك...

بطبيعة الحال احنا في الوزارة باش نواجهو هاذ الوضع هذا، أهم حاجة هي التثبث ديالنا بثقافة الحوار والإصصات وكذلك العمل على حل كل المشاكل والصعوبات التي تعترض العاملين داخل القطاع في مزولة محامهم، وبحال اللي كتعرفوا جميعا عدد كبير من المكتسبات تم تحقيقها بتعامل مع النقابات التعليمية، وكذلك ملفات متعددة تم حلها بمشاركة القطاعات الحكومية المعنية، السيد الوزير الأول ووزارة المالية ووزارة تحديث القطاعات العامة، وما تبقى من القضايا هو الآن في المراحل الأخيرة ديالو للحل.

وبطبيعة الحال النقابات التعليمية على بينة من هذا الموضوع، بحيث أنه إذا جينا نعطيو كذلك بعض الإحصائيات حول الاجتاعات اللي كعملوها مع النقابات التعليمية، 97 لقاء في السنة الماضية وهذه السنة أكثر من 33 لقاء، سواء على صعيد المديرية ديال الموارد البشرية أو على صعيد الكاتب

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر**والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:**

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال الأفكار والاقتراحات التي جاء بها السيد المستشار، هي الاقتراحات التي احنا الآن بصدد تفعيلها، أتم نتعرفوا على أن عندنا الحركات الجهوية، ونحاول كذلك أن نشغل في اتجاه التوظيف الجهوي، وإن كان هاذ الشيء ما غادي يمكن لو يتم بشكل نهائي إلا لما يتم تفويض الاختصاصات بشكل نهائي للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وهذا ما زلنا بحاجة إلى توافق مع النقابات التعليمية في هذا الموضوع.

بغيت كذلك نضيف بأننا في الوزارة عملنا مع النقابات التعليمية، عملنا واحد المجهود كبير، باش نؤطر هاذ الممارسة ديال حق الإضراب، وعملنا واحد الآلية للاستباق ولفض النزاعات، بطبيعة الحال بتعاون محكم ويومي مع شركائنا الاجتماعيين.

مع الأسف الشديد، إلى حد الساعة مازال ما قدرناش نتحكمو في هاذ الظاهرة هاذي، ونتمنى على أن النتائج التي سوف يسفر عنها الحوار الاجتماعي بشكل نهائي، لا القطاعية ولا الوطنية وكذلك صدور القانون التنظيمي للإضراب، لا شك أنه سوف يساهم في حل هذه الإشكالات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال الثالث والأخير الموجه للسيد وزير التربية الوطنية موضوعه مشروع تحسين جودة التعليم الأساسي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، تفضل السي دعيدة.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

قبل التطرق إلى سؤالنا الموجه إليكم، أريد أن أشير إلى أن هذا السؤال تم وضعه في 21 يناير 2009، وأخيرا قررت حكومتنا الموقرة الإفراج عنه بعد اعتقال دام سنتين وثلاثة أشهر.

وسؤالنا هو: لقد صادق البنك الدولي بتاريخ 8 فبراير 2005 على منح المغرب قرضا ماليا بقيمة 80 مليون دولار أمريكي من أجل تمويل مشروع تحسين جودة التعليم الأساسي، ومن المفروض أن يكون قد تم الانتهاء من هذا المشروع بتاريخ 30 يونيو 2008.

ويهدف هذا المشروع إلى تدعيم الجهود التي قامت بها الحكومة لضمان

تعليم أساسي ذو جودة لكل الأطفال الذين يتراوح سنهم ما بين 6 سنوات و14 سنة، وذلك من خلال:

1- تعميم التعليم الأساسي لكل الأطفال في سن التمدرس إلى حدود سنة 2008؛

2- تحسين وضعية ونوعية التعليم بتقليل نسبة التخلي عن الدراسة والتكرار وتحسين التحصيل؛

3- تقوية وتدعيم القدرات التنظيمية وتحسين قدرة تدبير الموارد البشرية والإدارية والمالية على كل الأصعدة.

لنا، نساءلكم، السيدة كاتبة الدولة، عن:

أولا، ما هي الخطوات التي تم إنجازها بخصوص هذا المشروع في التاريخ المحدد له؟

ثانيا، هل تم بلوغ كل الأهداف المسطرة في التاريخ المعلن لإنهاء هذا المشروع؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر**والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:**

شكرا السيد الرئيس، وشكرا السيد المستشار المحترم.

في البداية ربما غنشير بأن هاذ السؤال راه ما شي كان معتقل عندنا، احنا بمجرد ما كتوصلو بالأسئلة، في نفس الأسبوع تقوم بإعداد الأجوبة الخاصة بها، فمعدرة إذا كان هذا السؤال قد تأخر كثيرا.

هو بالفعل هذا السؤال كيهم الولاية التشريعية السابقة، لأنه تيهم هاذ المشروع ديال (parsem) اللي كان من 2004 إلى 2008، وبطبيعة الحال هاذ المشروع أو تدخل البنك الدولي كان تدخلنا لدعم جهود الحكومة المغربية في إطار تطبيق مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، يعني ما كانش شي مشروع آخر من غير المشاريع اللي تشغل عليها الوزارة، يعني جاء لدعم الجهود الإصلاحية التي تقوم بها الحكومة المغربية في مجال التربية والتكوين، وبجال اللي فلتنو كان من المفروض أنه ينتهي في 2008، ولكن تزداد واحد شوية، شمل كذلك بعض الشهور في سنة 2009.

وبطبيعة الحال بما أنه كان يستهدف تحقيق الأهداف التي جاء بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فالتقرير ديال المجلس الأعلى ديال 2008، راه عمل واحد العملية ديال التقويم شمولية اللي همت القضايا اللي كانت مبرجة كلها في هذا المشروع ديال (parsem)، اللي هو لا يختلف، كما أشرت إلى ذلك، لا يختلف تماما عن ما جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وبجال اللي كتذكروا التقويم اللي قام به المجلس الأعلى للتعليم، كيقول

القطاعات الحكومية المهمة، فلا يمكن إصلاح جبهة التعليم دون أن يكون هناك إصلاح على مستوى الصحة، على مستوى البنية التحتية، وخاصة في الوسط القروي.

لذلك فنعتقد أن الجودة مرتبطة بإصلاح شمولي على مستوى مجموعة من القطاعات التي كيميها الأمر، لأنه التعليم هي مسألة وطنية وأولوية ثانية بعد قضية الوحدة الترابية.

ثانيا، قلت أنه أسندت لمكاتب دراسات وبغض النظر عن الطريقة التي أسندت إليها، وبغض النظر عن المبالغ المالية التي صرفت على هذا المستوى، أعتقد أنه كان يجب الإنصات، وكان يجب الاستعانة بكفايات وكفاءات مغربية ومن يعينهم الأمر على هاذ المستوى ديال الجودة .

ثالثا، أنه الآن لا يمكن كذلك إنتاج جودة حقيقية بدون الاهتمام بالموارد البشرية، وبالمطالب والملفات المطلوبة لنساء ورجال التعليم، والتي رغم الحوارات الماراطونية، والسيدة الوزيرة أشارت إلى 96 اجتمع في السنة الماضية، وهذه السنة يمكن يكون أكثر، رغم هذه الاجتماعات الماراطونية إلا أن المستوى ديال المردودية ديال الاجتماعات، نعتقد أنه لم يصل إلى مستوى طموح نساء ورجال التعليم.

لذلك، نعتقد ونتمنى أنه في إطار الحوار الاجتماعي أن تكون هنالك استجابات لانتظارات نساء ورجال التعليم حتى نساهم في نفس جديد للإصلاح. شكرنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس، وشكرا للسيد المستشار.

السيد المستشار، بالنسبة للإصلاحات البيداغوجية القائمة حاليا، أتم تعلمون جيدا بأن الخبراء الذين يشتغلون فيها هم خبراء مغاربة، كين تأطير ديال مكتب دراسات أجنبي، ولكن الخبراء المغاربة هم الذين يشتغلون على هذه الإصلاحات، والحمد لله كين واحد الاستحسان كبير من طرف الأساتذة المستفيدين من هذه التجارب الآن التي هي جارية، والتي هممت جميع المؤسسات ديال التعليم الابتدائي، وغادي تعمم في التعليم الإعدادي في السنة المقبلة.

الجودة كذلك ديال التعليم هي الحفاظ وتأمين الزمن المدرسي، وتأمين الزمن المدرسي نحن محتاجين لكم باش تعاونونا على تحقيق هذا الهدف السامي التي تكلموا عليه السادة المستشارين.

الجودة كذلك هي في توفير فضاءات جيدة وتوفير تجهيزات ديداكتيكية والتجهيزات المدرسية، وهاذ الشيء هو الذي، الحمد لله، اتما كعرفوا كين فيه

بأن هناك تقدم ملحوظ في مجال نشر التربية والرفع من مؤشرات التمدرس، هناك كذلك تقدم في مباشرة مراجعة البرامج والمناهج والكتب المدرسية، هناك تقدم في الارتقاء بحكامنة المنظومة من خلال إرساء اللامركزية واللامركز، ولكن كيشير إلى جانب ذلك بأنه مازالت هناك إكراهات وصعوبات مرتبطة بالهدر المدرسي، بنسب التكرار، بمستوى التعلات لدى التلميذات والتلاميذ، وهذه الوضعية هي ما جاء البرنامج الاستعجالي من أجل تصحيحها - طبيعة الحال- من خلال كل المشاريع التي كائنة في البرنامج الاستعجالي.

إذن، أعتقد بأنه هاذ المشروع راه كيدخل في الإطار العام ديال السياسة الحكومية في مجال التربية والتكوين، ويمكن أن نأخذ كل المؤشرات المرتبطة بإنجازه من تقرير ديال المجلس الأعلى للتعليم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الصادق الرغوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، في الحقيقة رغم أن هذا المشروع كان المفروض أنه ينتهي في 2008 وبقى ممتد إلى 2009، إلا أنه مسألة الجودة في التعليم مازالت تطرح نفسها بحدة، وأعتقد أنه لا يختلف اثنان في المغرب على أن مسألة الجودة لازالت مطروحة، بل أنها تزداد إلحاحا، وخاصة الآن الجميع يعرف أن مستوى التعليم في المغرب قد تدنى وتراجع ولأسباب متعددة.

والسؤال ديالنا، وأنا أكرر ما قاله زميلي، السؤال ديالنا الذي بقي معتقل لمدة سنتين وثلاثة أشهر مازال مطروحا وسيظل مطروحا، ولأنه هاجس أساسي بالنسبة لعموم الشعب المغربي، والهاجس ديالنا ما كانش حول الغلاف المالي أساسا، بل الهاجس ديالنا كان حول مفهوم الجودة، مادام أن الجودة الآن مطروحة وهي مطروحة على الشعب المغربي كولو وعند جميع العائلات المغربية.

لذلك، أعتقد أنه معالجة مفهوم الجودة تمت فيها واحد المجموعة ديال الطرائق والأساليب والبرامج، إلى غير ذلك... وعلى مستويات متعددة، لكن نعتقد، نحن في الفريق الفيدرالي، نعتقد أن مفهوم الجودة في التعليم لا يمكن معالجته بطريقة تقنية ووفق رؤية تقنية محض، وهذا ما يتم مع الأسف.

فعلى المستوى البيداغوجي، أسندت الدراسات البيداغوجية لمكاتب دراسات تمت وأخرجت هذه الدراسات ليس وفق الخصوصية المغربية، بل استوردت مجموعة من المفاهيم من دول متعددة وفي سياقات اجتماعية مغايرة، لذلك نعتقد أن هاذ الجوانب ديال الإصلاح على مستوى الجودة، لابد أن تراعي المحيط السوسيو اقتصادي، لابد أن تتداخل فيها مجموعة من

قانون الصحافة، والذي طرحت مسألة مراجعته منذ سنوات دون أن تتم هذه المراجعة.

اليوم، السيد الوزير، وبعد انتهاء الحوار الوطني حول الإعلام وإصدار توصيات ضمن كتاب أبيض، شرعتم، السيد الوزير، في عملية المراجعة المتعلقة بقانون الصحافة، وهذه المراجعة نأمل أن تشمل بشكل عميق الإعلام العمومي المفروض أن يواكب بكل مهنية وديمقراطية عملية الإصلاح الجارية والمنتظرة.

كما أن الإعلام الإلكتروني الذي يعرف أهمية متزايدة في المدة الأخيرة، أصبح يعتبر مكونا أساسيا لحقل الإعلام والتواصل، يعرف نوعا من عدم التنظيم، مما يفرض تدقيقات قانونية لتحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات.

ونود منكم، السيد الوزير، أن تقدموا لنا وللرأي العام برنامجكم بخصوص مراجعة الضوابط القانونية لحقل الإعلام والاتصال والإصلاحات التي تنوي الحكومة إدخالها على هذا الحقل، في مستوياته المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، لإعادة تأهيله ليكون قادرا على مواكبة الإصلاح الشامل. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد خالد الناصري، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أود التقدم بالشكر لفريق التحالف الاشتراكي على تقديم هذا السؤال الذي سيسمح لنا بأن نوضح أين نحن من موضوع يستأثر باهتمام الرأي العام عن حق.

فعلا، شرعنا في مشاورات وفي محاورات كل الجهات التي لها دلو تدلو به من أجل إغناء الترسنة القانونية لممارسة مهنة الصحافة والإعلام، والهدف هو الوصول إلى توافق متقدم، أقول متقدم، وتلاحظون بأن الفضيلة التي نوظفها هنا تتعد عن المقاربة المؤسساتية الصرفة، لأنه كان بمستطاع الحكومة أن تهبط في برج من العاج تصوراتها، وتعرضها للمسطرة التشريعية ويأتي إلى مجلس المستشارين ومجلس النواب وتم المصادقة، أردنا أن نذهب أبعد من ذلك، إلى إشراك كل من له فكرة يفيد بها هذا البنيان المؤسساتي والحضاري الجماعي.

هذا يتم في سياق مرحلة تاريخية محددة، هي مرحلة تسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى التي يراها جلالة الملك، لا يمكن أن تتصور أن جلالة الملك فتح ورشا عملاقا، هو ورش البنيان المؤسساتي والدستوري ويظل موضوع إصلاح قانون الصحافة على الرصيف، يستحيل، لم تكن الظروف

واحد المجهود كبير، هو كذلك استعمال التكنولوجيات الحديثة من أجل مساعدة الأساتذات والأساتذة، وهذا حتى هو فيه واحد المجهود كبير هو تكوين الأساتذات والأساتذة، وهذا هو كذلك الموضوع اللي تكلموا عليه السادة المستشارين قبل قليل، هو كذلك برامج ومناهج جيدة واتما كتعرفوا بأن التجربة ديال بيداغوجيا الإدماج اللي ابدينا فيها، بينت بأن هناك اختلافات كبيرة في المنهج المغربي على صعيد السلك الابتدائي، وكانت تنقيح ديال هذه المناهج من طرف الفاعلين التربويين أنفسهم، واحنا الآن بصدد الإعلان عن طلب عروض لإعداد كتب مدرسية جديدة بعد إدخال هذه التصحيحات التي من شأنها أن ترتقي بالموذج البيداغوجي المغربي.

إذن من هذه الناحية، السيد المستشار، أنت راك ولد البار وعارف أشنو هي الجهود اللي كقومو بها، وخصنا، الحمد لله، غير المزيد من الدعم من طرف النقابات التعليمية، وكذلك من طرف كل الفعاليات، لأن هذه واحد المسؤولية جماعية، لا يمكن أن ننجح فيها إلا إذا عملنا اليد في اليد خلال ما تبقى من الفترة ديال البرنامج الاستعجالي، وبطبيعة الحال فيما تبقى من الزمن كذلك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة، ونشكر السيد الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة.

نتقل إلى السؤال الآتي الموجه للسيد وزير الاتصال حول مراجعة قانون الصحافة وإعادة تأهيل الحقل الإعلامي، للمستشارين المحترمين السادة: العربي خربوش، عبد اللطيف أوممو، محمد عذاب الزغاري، عبد الرحيم الزمزمي، أحمد الرحومي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، أعطى الخطاب الملكي ليوم 9 مارس الماضي إشارة انطلاق مسار إصلاح جديد، بدأ بالإصلاح الدستوري، والذي من المفروض أن تواكبه إصلاحات في مختلف المجالات والقطاعات، ومنها قطاع الإعلام بمختلف مستوياته المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، علما أن كل هذه المستويات تعيش اختلافات، ولم تعد الترسنة القانونية المعمول بها قادرة على مواكبة تطور هذا القطاع، علاوة على النواقص التي يتضمنها

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

أود أن أطمئن السيد المستشار المحترم، هناك تفاعل بين مستويين: هناك مستوى الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع، الذي تم تحريكه بمبادرة مشكورة من عدد من الفرق البرلمانية، وشاركت فيه وزارة الاتصال، بالإضافة إلى المهنيين، هذا مستوى.

هناك مستوى آخر، مستوى العمل الطبيعي المؤسساتي العادي، الذي تقوم به الحكومة، والذي تقوم به كل المؤسسات، وفي مقدمتها المؤسسة التشريعية المحترمة.

اليوم، نحن نتوفر على خلاصات أولية من طرف الهيئة المشرفة على الحوار الوطني، وهي مناسبة لأتوجه إليها جهارا وتحت هذه القبة المحترمة بعبارات التهنئة والشكر على الجهود الذي بذلته مشكورة من أجل إفراز مجموعة من الخلاصات، ستكون محط نقاش ديمقراطي جدي بين كل الفقاء. لكن هذا لا يعني بأن المؤسسات الدستورية رفعت يدها عن الموضوع، المغرب دولة منظمة، فيها مؤسسات دستورية تدبر الشأن العام، في مقدمتها المؤسسة البرلمانية، وعلى البرلمان بغرفتيه أن يهتم بالموضوع، وأن يتم تقديم خلاصات هذا الحوار الوطني بكيفية صريحة وبالأمه اللازمة، وبعد ذلك كل مؤسسة تقوم بعملها، المغرب عندو برلمان، على البرلمان أن يتحمل مسؤوليته في أن يوظف خلاصات الحوار الوطني، وعلى الحكومة أن تستمر في ممارسة المسؤوليات الدستورية التي تتوفر عليها.

وأعتقد بأننا سنتمكن من استغلال جيد للخلاصات القيمة التي جاء بها الحوار الوطني، وأغنى النقاش الوطني الكبير من أجل الرقي بالأداء الإعلامي المغربي من الناحية القانونية ومن ناحية الممارسة كذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول الأنشطة السياحية لبعض المنتجات المغربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد الاشتراكي لبسط السؤال.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين والمستشارات،

إن كانت الغاية من إقامة المشاريع السياحية الكبرى هي جلب أكبر عدد ممكن من السياح إلى جانب جلب العملة الصعبة وإظهار جالية

مناسبة في السنوات التي مضت من أجل نقاش معمق وجدي ويفضي إلى نتائج تكون مفيدة.

اليوم، لنا القناعة بأن الظروف أصبحت أكثر نضجا، وهي مفتوحة على نقاش جدي يهم الصحافة المكتوبة، الصحافة الإلكترونية، الصحافة السمعية البصرية، كل هذه الأوراش في حاجة إلى أن تتم معالجتها بجرأة ومسؤولية وإقدام، هاذي مسألة مفروضة...

ونبدأ بموضوع قانون الصحافة، علما أن قانون الصحافة لا يختزل إشكالية الإعلام كلها، هاذي إشكالية معقدة ومركبة، تدخل فيها عدة روافد، وستعالجها تباعا، لكن هناك قانون له رمزية معينة، هو قانون الصحافة والصحفيين المهنيين، وهو الذي نبدأ به.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات، السادة المستشارين،

السيد الوزير، بدون شك أن إعادة النظر في قانون الصحافة في أفق متقدم وديمقراطي لمن شأنه أن يعزز الثقة في البلاد، ويعطي دفعة قوية لمشروعنا الإصلاحي، الذي انطلق في بداية هذه السنة، لكن نلاحظ أن ما قلته الآن من أن الأمر يتعلق بالبنين المؤسساتي الجماعي الدستوري، هاجسكم الأساسي في هذا البنين، فمن جهة نرى أن هناك خلاصات الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع الذي انطلق من هذه القبة البرلمانية إلى الآن، وصل إلى إصدار الكتاب الأبيض، خلاصة هذا الكتاب تشير نحو ضرورة إعداد ووضع آليات للمراقبة والتتبع والتقييم، ومن جهة ثالثة، مسؤولية الحكومة في ضمان حقوق الإعلام وحقوق الصحافة كجزء من حقوق الإنسان، ومن جهة رابعة آمال الجسم المهني في إحداث المجلس الأعلى أو الهيئة الوطنية للصحافة التي ستضمن للجهاز الصحفي استقلاليته المادية والمعنوية، وتطلعه بمهامه الوظيفية المهنية في مجال المهنية والتخليق والدفاع عن مقومات هذه المهنة.

كيف يمكن التنسيق بين كل هاذين المستويين؟ كيف ستتعامل الحكومة مع هذه الهواجس التي نخاف إذا لم نتحكم من التحكم فيها، نخاف أن تكون هناك تراجمات أخرى في المستقبل، مع العلم أن هذا الموضوع، هذا القطاع وهذه الوظيفة وهذا البنين، الذي سيمتوه كذا، بالفعل بنين يجب أن يكون متراسا وأحد الأعمدة لبناء دولة الحق والقانون. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ثالثا، رفع الطاقة الإيوائية لهذه الوجهة التي بلغت اليوم 3000 سرير؛ وأخيرا عزز مجموعة من البنيات التي كانت تعرف نقصا على المستوى الوطني، مثل قصر المؤتمرات، مسالك الكولف، النوادي الخاصة بالأطفال وغيرها.

أما فيما يتعلق بوجود بعض التجاوزات الأخلاقية داخل هذا المنتج، فأود أن أشير، السيد المستشار المحترم، بأن وزارة السياحة إلى اليوم لم تتوصل بأي قرار رسمي أو شكاية رسمية في هذا الموضوع، كما أن هذا الأمر هو من اختصاص السلطات المحلية المختصة التي تدخل هذه المحطة في نفوذها، والتي تتعامل بشدة وصرامة مع أي تجاوز أخلاقي أو خدش للحياء عبر تحويل كل من يقوم بهذه الممارسات إلى القضاء وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون، مع إلزام أصحاب هذه المؤسسات باحترام مقتضيات القوانين الجاري بها العمل.

فيما يخص القطاع السياحي، يولي القطاع السياحي اهتماما بالغا للأخلاقيات السياحية أو السياحة عبر انخراطه في خطة التنمية السياحية المستدامة، والتي تهدف أساسا إلى الحفاظ على القيم والثقافة والهوية والبيئة والتقاليد الوطنية. وقد تم الإعلان في شتنبر 2006 عن إنشاء اللجنة الوطنية للسياحة المسؤولة، التي تتكون من أهم الفاعلين السياحيين ومختلف القطاعات الحكومية، ومن بين آليات التحسيس والتواصل للجنة المذكورة، الميثاق المغربي للسياحة المسؤولة الذي قام المكتب الوطني المغربي للسياحة بحملات إخبارية له، بالإضافة إلى دليل المسافر المسؤول الذي يهدف إلى احترام حقوق الإنسان والتقاليد المحلية والأخلاق، ويحدد ممارسات السائح المسؤول عند زيارته لبلادنا.

هذا بالإضافة إلى منح القطاع لجوائز السياحة المسؤولة، ومنها جائزة القيم والتقاليد والثقافة التي تهدف إلى مكافأة كل مشروع سياحي يساهم في التنمية ويحافظ على الهوية الثقافية المغربية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

بعدها سمعنا إلى جواب السيد الوزير، الذي أشار فيه على أنه لا يتحمل أية مسؤولية، وعلى أننا نحن في سؤالنا، فيه طلب الكرامة للمواطنين والمواطنات، وكل ما سردته فهو حقيقي، وإذا أردت، السيد الوزير، أن تعرف الحقيقة فالصور ديال الصحف موجودة الآن، يمكن لك معاينتها كما هو معلوم.

فعلى الذين يتحملون المسؤوليات بعد أداء القسم أمام الملك، وعلى

المغرب الطبيعية التي يتمتع بها والحمد لله، خاصة جلب المستثمر الأجنبي، كما هي الأهداف التي بني عليها المغرب في سياسته السياحية. وإذا رجعنا إلى الواقع، والكلام بالحقيقة، يمكننا أن نقول توقيف الفساد الظاهر في منتج مازاكان قرب مدينة الجديدة وأزمور العريقتين.

لقد ساهمت الحكومة في القضاء على المجال الأخضر كمنتفس للإقليم، فأنشأت بذلك ثقافة ابتلاء الساكنة بالقمار المفرط وتشجيع السياحة الجنسية المفسوخة، ولم تستفد المنطقة من هذا المشروع بل تحول من سياحة إلى مشروع عقار، حيث بلغ ثمن الإقامة فيها ما بين مليار ومليار ونصف، في حين يتم الحديث الآن عن الشطر الثاني، بحيث من السياحة إلى العقار.

إن كثيرا من المواطنين تم إفلاسهم وباعوا أملاكهم وسكنهم حالا، في الوقت الحالي، في هاذ الكازينو، كازينو مازاكان، كما هو معروف إن الصحف الوطنية على ظهر صفحاتها الأولى تشتكي دائما عن ما يجري داخل منتج الفساد، معززة بالصور، وهي بجاني.

إن السياحة المغربية تتبرأ من سياحة البغي والقمار في هذا المنتج، في هذا المشروع يلزمون الخادمت والمغريات بالتعري الكامل أمام الكاميرات، السؤال المطروح: هل نحن في بلد إسلامي عربي أم غير عربي وغير إسلامي؟

وبهذه المناسبة، أتمس من الإخوان المستشارين الحاضرين المحترمين أن يتضامنوا مع الرأي العام لسكان دكالة، رافعين إلى صاحب الجلالة نصره الله طلبنا حتى تنزع السلطات المختصة رخص القمار الفاحش والفساد الفاحش كذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، أرجوك، شكرا، تفضل السيد الوزير.

السيد ياسر الزناكي، وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

اسمحوا لي أن أتقدم ببعض التوضيحات، أولا كما تعلمون مشروع المحطة السياحية (Mazagan) من منظوره الشمولي والمتنوع، يعد اليوم من أحد أهم المشاريع السياحية التي تحققت في إطار رؤية 2010، والذي مكن من خلق ثورة حقيقية على المستوى السياحي والاقتصادي والاجتماعي في إقليم الجديدة، وذلك:

أولا، إحداث حوالي 1600 منصب شغل مباشر و4000 منصب شغل غير مباشر، وساهم في تشغيل مجموعة من الشركات المحلية، وهذا له أهمية كبيرة على الجانب الاجتماعي أيضا في هذه الجهة؛

ثانيا، خلق قيمة مالية مضافة لخزينة الجماعات المحلية من خلال الضرائب والرسوم؛

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن هناك سؤالان مواليان تجمعهما وحدة الموضوع، الأول يتعلق برؤية 2020 للسياحة للفريق الحركي، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بجمارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قتم بسلسلة من اللقاءات التشاورية بمختلف جهات المملكة، وأخص بالذكر جهة واد الذهب الكويرة من أجل إشراك كل الفاعلين في القطاع السياحي من أجل تفعيل مشروع الإستراتيجية السياحية الجديدة، التي تروم إلى إعطاء دفعة قوية للقطاع. وقد انبت هذه الإستراتيجية على تقسيم التراب الوطني إلى ثمان مناطق حسب خاصيات ومميزات كل منطقة، والتي تنحصر في ثلاث خصوصيات، وهي المناطق الشاطئية والثقافية والطبيعية.

واعتبارا لما سبق، نود، السيد الوزير المحترم، مساءلتكم ما هي الخطة والإستراتيجية المعتمدة من أجل جعل الجهات الثمانية كجهة واد الذهب الكويرة التي حددتموها في تكامل تام، خصوصا فيما يخص الاعتمادات المالية من أجل الاستثمار حتى تنفادى مغربا نافعا وآخر غير نافع؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

اسمح لي، الثاني يتعلق أيضا برؤية 2020 في الميدان السياحي من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الأمين طيبي علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين والسيدات المستشارات المحترمت،

السؤال ديالنا هو:

السيد الوزير المحترم، لقد راهنت بلادنا منذ مدة على القطاع السياحي للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره يشكل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني، ويساهم مساهمة كبيرة في الناتج

بعض موظفي الإدارة بمجلس المستشارين أن يكفوا من الذهاب إلى (Mazagan) حتى لا ينخرطون في تشجيع الفساد، ضد ما قاله السيد الوزير، إن لم يقع حد لهذه الفضائح، السيد الوزير، في مغرب إسلامي فستنتظرون مسيرات شعبية ومسيرات شعبية ومظاهرات حتى يقف هذا الشيء الذي تدافع عليه، السيد الوزير.

ولهذا أمام طلب الكرامة للمواطن والمواطنة واحترام الإسلام، ومحيث أن الوزارة ديال السياحة لا تتحمل أي مسؤولية نطلب شخصيا استقالة السيد وزير السياحة حتى يقع حد لهذا الفساد الذي هو من العيار الثقيل ومن احتقار المغاربة والمس بكرامتهم.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنا ما ذكرته هو الجانب الاقتصادي والصدى الإيجابي اللي عندو هذا المشروع على الجهة اللي خلق عدة مناصب شغل والعديد من العائلات في جهة الجديدة، اليوم كيوكلوا أولادهم وعابشين بالمدخول ديالهم اللي جاء من اشتغالهم في هذا المشروع.

ما قلنش، وعمري ما قلت بأن ما عندي حتى مسؤولية، ما ذكرتهاش في الجواب ديالي، أنا بالعكس قلت التحديات أو التجاوزات الأخلاقية اللي موجودة ماشي غير في جهة الجديدة، في المغرب وفي جميع الدول الأخرى هي مسؤولية الجميع، مسؤولية وزارة السياحة، مسؤولية السلطات المحلية ومسؤولية كل مواطن، لأن هنا واحد القضية ديال الأخلاق والتربية كذلك، كلنا مسؤولين عليها وخصنا نشغلو كاملين عليها، لأن ما يمكناش نخليو المسؤولية عند واحد وماشي عند الآخر، لأن هذه الأمور تنبدي من الشارع ومن الأسرة، وخصنا كلنا نشغلو باش نحاربو بها.

كالجميع، تنغني تكون السياحة ديالنا سياحة نظيفة مسؤولية، وكنشغلو وكجتهو اليوم باش نكونو في هذا النطاق، كما قلت السلطات المحلية كتدير الجهود ديالها وتتعمل هاذ الشيء بصرامة، ولكن احنا يمكن لنا نتعاملو مع الملفات اللي كيتوضعو علينا والقرارات اللي كيتوضعو لنا، أو الشكايات اللي كيجيو معنا، ما يمكناش نتعاملو مع كلمات، وإذا كانت أي حاجة جات تحطت لنا في الملف ديالنا ولا في المكتب ديالي فيها مشاكل أخلاقية، أنا الأول تتحمل المسؤولية وتتعامل معها، ولكن لحد الآن - كما قلت - لحد اليوم عمري ما توصلت بشي قرار رسمي أو شي شكاية رسمية في هذا المجال.

كيفية تحسين اشتغالنا في المرحلة القادمة.

كما تراعي هذه الرؤية حالة الطلب الدولي والمنافسة في أفق 2020، وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات السياحة المستدامة والمسؤولية للمحافظة على مواردنا الطبيعية والتراثية، كما أنها تنبني على توجه حكاماتي جديد كليل بإعطاء الدينامية والقيادة اللازمين للقطاع.

هذا، وتطمح هذه الإستراتيجية إلى جعل بلادنا في أفق سنة 2020 من بين الوجهات السياحية العشرين الأولى عالميا إن شاء الله عبر مضاعفة عدد الوافدين من السياح الأجانب، ومضاعفة ثلاث مرات عدد المسافرين المغاربة، مع إحداث 200 ألف سرير عبر المملكة وبلغ 140 مليار درهم فيما يتعلق بالعائدات السياحية.

وتهدف هذه الرؤية كذلك إلى خلق 470 ألف منصب شغل جديد بمختلف مناطق المملكة وجهاتها ليشغل بذلك هذا القطاع ما يفوق مليون مغربي ومغربية مع نهاية هذا العقد إن شاء الله.

كما يتوقع ارتفاع الناتج الداخلي الخام السياحي بنقطتين للوصول إلى حوالي 150 مليار درهم، وستلعب رؤية 2020 دورا محميا في مسلسل الجهوية الموسعة الذي انخرطت فيه بلادنا من خلال الارتكاز على ثمان مجالات تربية، وبالتالي ضمان تنمية سياحية واقتصادية متوازنة لمجموع التراب الوطني.

وسيمكن هذا التقطيع من أن نستفيد كل منطقة من مجموع إمكانياتها الطبيعية والثقافية والتراثية لتكون وجهات قادرة على الاستجابة لتطلعات السوق السياحية الدولية، وسيتوفر كل مجال تربي على خارطة طريق ستنفذ عبر حكامه محلية، تمنح لها الوسائل والإمكانيات الخاصة بها، وستكون هذه الخرائط موضوع عقود برامج جهوية ستم صياغتها في الشهور المقبلة.

هذا، وسيتم إنجاز ستة مشاريع كبرى مهيكلية بدعم من الدولة والجهات والقطاع الخاص، وتشمل المخطط الأزرق 2020، وبرنامج تراث والموروث الحضاري وبرنامج البيئة والتنمية المستدامة وبرنامج التنشيط والرياضة والترفيه وبرنامج السياحة ذات الطابع المحلي، وأخيرا برنامج السياحة الداخلية والتي تعتبر من أولويات رؤية 2020.

وبخصوص الاستثمارات الكفيلة بإنجاز هذه الإستراتيجية، تم اعتماد ثلاثة تدابير، تتمثل في:

أولا، إحداث الصندوق المغربي للتنمية السياحية بتمويل أولي من طرف الدولة، بالإضافة إلى مساهمات من رساميل دولية، ويساهم هذا الصندوق في المشاريع السياحية الأساسية ببلادنا، وسيسمح بتوجيه الاستثمارات نحو منتوجات ووجهات سياحية جديدة؛

ثانيا، تقديم منح مالية لدعم الاستثمار، خصوصا بالمناطق الأقل تنمية؛
ثالثا، رصد غلاف مالي بمبلغ 24 مليار درهم من التمويل البنكي الداخلي للمشاريع الإستراتيجية في رؤية 2020.

الداخلي الخام وفي إحداث مناصب شغل.

وفي هذا الإطار، تم تسطير مجموعة من البرامج الهادفة إلى تطوير تنافسية القطاع، سواء من خلال رؤية 2010 التي استهدفت الوصول إلى 10 ملايين سائح، أو عبر رؤية 2020 التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله مؤخرا بمراكش بمناسبة المناظرة الوطنية العاشرة حول السياحة، والتي تستهدف الوصول إلى 20 مليون سائح في أفق 2020، كما تعتبر بمثابة خارطة الطريق لإحداث فقرة نوعية للقطاع في العشرية القادمة، إلا أن تنزيل هذه الإستراتيجية على أرض الواقع يفرض على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات والمشاكل التي واجهتها رؤية 2010، خاصة في مجال الجودة والتسويق وتكوين الموارد البشرية وخلق تناسق بين السياسات القطاعية المتدخلة في هذا المجال.

وكذا، السيد الوزير، نتمنى أن تقوموا بزيارة على صعيد المملكة إلى هذه المناطق السياحية بما يخص الريف وخاصة جهة مكناس تافيلالت والراشيدية وورزازات وزاكرة وتنغير، هذه المناطق الجنوبية التي في الحقيقة هي ضعيفة، ولكن المآثر التاريخية ديالها والمناظر الطبيعية تجعلها في مكانة قوية التي تتجلب السائحين إلى هذه المناطق، وتجلب واحد العملة صعبة مهمة للوطن، وتجلب عدد هائل من السواح.

وبغيتاكم، السيد الوزير، تاخذوا بعين الاعتبار هذه المناطق السياحية وتجيرو زوروها ولو أنا في الحقيقة ما عمري شفتكم جيتوا زرتوا منذ توليكم وزارة السياحة، ما عمري شفتكم جيتوا تزوروا هاذ المناطق السياحية الجنوبية، استقرتوا في الرباط وما تتجوش تزوروا هاذ المناطق السياحية باش تعرفوا الخصوصيات ديالها.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، ما هي أبرز الخطوط العريضة لرؤية 2020؟ وهل أخذت الحكومة بعين الاعتبار العقبات والمشاكل التي واجهتها رؤية 2010 في تهيئتها وتنزيلها إلى أرض الواقع؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير في 6 دقائق، تفضل.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين المحترمين على سؤالكم. أولا أود أن أشير في البداية إلى أن رؤية 2020 قد جاءت لتكرس مكتسبات رؤية 2010، ولكن هذه المرة باعتبار مقاربة تصاعدية مبنية على القيمة أو النوعية أكثر منها على الكمية.

كما أنها تعتبر ثمرة للتعاون المشترك والبناء بين جميع الأطراف المتدخلة، سواء منها القطاع العام أو الخاص، حيث مكنتنا هذه الشراكة البناءة مع الحرفيين من تحديد مجموعة من نقط الضعف التي واجهتنا سابقا وتسطير

وانعدام الاحترافية في القطاع السياحي، كذا ضعف التجهيزات التحتية واحتشام الدعاية السياحية، هذا إلى جانب غلاء تذاكر النقل الجوي وغياب الأنشطة السياحية ذات الصبغة الدولية بالرغم من أنها كانت موضوع مجموعة من التوصيات في رؤية 2010، إلا أنها لم تحض، السيد الوزير المحترم، بالتجاوب المطلوب، إلى جانب مشاريع أخرى كانت مبرمجة، نذكر منها، المشروع السياحي كارتفرت بجاعة العركوب، الذي لم يظهر له حتى الآن أي تطور في التعاطي معه.

ومن أجل تحقيق الأهداف المرسومة في إستراتيجية وزاركم، التي وبالمناسبة نشيد بالمشاريع المبرمجة الخاصة بالجهة، بما فيها إحداث وكالة جمهورية للتنمية السياحية، ندعوكم، السيد الوزير، إلى انجاز دراسات وتجهيز المناطق السياحية المتوفرة بالجهة والقيام بحملات دعائية وإشهارية لإبراز المنتج السياحي الصحراوي وإحداث مراكز التكوين الفندقي وتكوين أطر وتوفير الموارد البشرية الضرورية وتكوين مرشدين ومرافقين مختصين بالسياحة الصحراوية.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عزيز اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة، السيد الوزير، كما قلنا لكم سابقا احنا دائما نشجعكم كشباب غيور وكنديروا كل ما في جهدكم، ولكن بكل صراحة ماشي اتم بوحكم مسؤولين، راه الحكومة كلها مسؤولة.

في البداية لا بد أن أشير إلى عدم انخراط الحكومة في تتبع وتأطير مختلف البرامج الموجهة لقطاع السياحة، كما هو معمول به في ميدان النسيج والكهرباء والمعامل الصناعية، أي كما تتعرفوا المعامل الصناعية عندهم إعفاءات، وفي الكهرباء عندهم 25%، إذن السياحة ما عندها والو.

كتقولوا، السيد الوزير المحترم، بأن اليوم جيتوا ببرمجة ديال 2020 ديال 24 مليار، والملايين ديال اليد العاملة ديال الشغل، و170 حتى لـ 200 ألف سيرير وزيد وزيد.

إذن، السيد الوزير، ما أعدت الحكومة الحالية في الأزمات مجال الأزمات الحالية اليوم، اليوم كعرفو بأن هذا الأزمات في ميدان السياحة بالخصوص هو بدا من هاذي ثلاث سنين، بدا من الأزمات الاقتصادية العالمية اللي كان المغرب مزيان، اليوم كتقولو في 2010، أولا سؤال واش وصلنا لـ 10 مليون حقيقة ديال السياح واحد؟

ثانيا، هاذ السياح اللي وصلنا لهم أش من نوع ديال السياح؟

ولمواكبة احتياجات القطاع في مجال التدبير السياحي في أفق 2020، سيتم إنشاء جيل جديد من مؤسسات التكوين السياحي والفندقي، ذات مرجعية، تعتمد على أسلوب مبتكر للتدبير. فبالإضافة إلى إرساء برنامج للشراكة بين المعهد العالي الدولي للسياحة وبين مؤسسة (Paul Bocuse) بفرنسا الرائدة في مجال التكوين في المطاعم من أجل دعم الأنشطة التطبيقية، سيتم إنشاء - إن شاء الله - معهد للتدبير السياحي والفندقي من المستوى الرفيع لمواكبة الحاجيات في مجال التدبير المتوسط والعالي للقطاع، وكان ذلك خلال توقيع بروتوكول التفاهم مع معهد لوزان في سويسرا، وهناك أيضا شراكة مع المدرسة الفندقية لجنيف، اللذان يعتبران مرجعا في التكوين الفندقي.

هذا، وسيتم كذلك إحداث مدرستين مرجعيتين على صعيد كل منطقة سياحية، تخصص في تكوين التقنيين والتقنيين المختصين في الفندقة، المطاعم والسياحة، وفقا لنموذج تدبير مبتكر وفعال بإشراك القطاع الخاص.

كما سيوضع إطار تحفيزي لتدبير الموارد البشرية في القطاع والترويج للمهن السياحية من طرف القطاع الخاص، وسيتم كذلك تتبع ورصد جميع التدابير المتعلقة بالموارد البشرية والتكوين من طرف اللجنة الخاصة بالموارد البشرية والتكوين الخاص/العالم داخل الهيئة الوطنية للقيادة، والتي ستنكف بقيادة السياسة الوطنية للتكوين السياحي بتنسيق مع جميع الشركاء.

كذلك أريد أن أذكر السيد المستشار المحترم بأن هذا التدبير جاء بعد رحلات وزيارات 16 جهة في المغرب مع الجهات المحلية والفاعلين في كل الجهة، كان هناك سفر وكان انتقالي شخصيا مع فرق ديال وزارة السياحة وكذلك المهنيين وممثلي الحرفة كالفيدرالية الوطنية للسياحة والفيدرالية الوطنية للفندقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للفريق الحركي، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نعلم جميعا، السيد الوزير المحترم، أن المغرب يهدف حاليا أن يكون من بين الوجهات السياحية 20 الأولى على مستوى العالم، وهذا ما توضحه رؤية 2020 المتضمنة في المخطط الأزرق الذي قدمتموه أمام يدي جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمراكش يوم 30 نونبر الماضي.

وفي هذا السياق، وكما لا يخفى عليكم تتوفر جهة واد الذهب لكويرة على مؤهلات سياحية كبيرة، إلا أنها تعاني من مجموعة من المعوقات التي تحول دون ازدهار هذا القطاع الواعد، حيث عدم منطقة سياحية مجهزة

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون على تدخلاتكم، أولا على المناطق الجنوبية يمكن لي نأكد لك، السيد المستشار، بأن هذا اقتناع، ماشي غير الوزارة ولكن بشكل شخصي أيضا، بأنه كين مؤهلات طبيعية وثقافية وتراثية اللي يمكن لها تجعل من الجهة وجهة سياحية قوية، أنا مشيت لها عدة مرات في نطاق الجولة التشاورية اللي درنا في 16 جهة في المغرب، ومشيت كذلك مؤخرا لدعم البطولة العالمية للترحل على الماء، وشخصيا ساهمت بنفسي في الأنشطة، هذا كلو باش يدخل في نطاق التسويق لأن كانت هناك واحد التغطية كبيرة على الصعيد العالمي، وابعينا نخلق واحد الجو مناسب، واللي غادي يعطي أحسن صورة على هذه الجهة.

المجهودات غادي تتواصل، أنا متفق بأنه ما كاينش منجزات سياحية كبيرة، باش يمكن لنا نديرو منجزات خص مستثمرين نديهم للجهة، يكونوا مقتنعين باش يستثمروا في الجهة، واحنا اليوم نشتغل معهم، وكاين الحمد لله إقبال، إن شاء الله مستقبلا، كاين مشاريع اللي موجودة، كنعرفو بأن الظرفية الاقتصادية الصعبة خلقت صعوبات من جهة الاستثمار في العالم كلو، والأمور الآن تتحسن، وباقتناع - إن شاء الله - غادي نشتغل باش تكون حتى الأقاليم الجنوبية كتمثل وعندها الدور ديالها في السياحة المغربية. السيد المستشار المحترم، قبل ما نجاوبك على 10 مليون، وأنا متفق معك، الصراحة خصها تكون مزبانة، كاين هناك واحد الظرفية صعبة اللي شوية كان عندها واحد الآثار على العقلية وعلى التفكير ديال الجميع، وخصوصا في الأسواق المالية، اليوم الحمد لله هاذ الثقة بدأت كترجع، ولا وضعنا على جانب هاذ الأمور الاجتماعية اللي كتنطرا أو الجيوسياسية اللي كتنطرا اللي كظنوا غادي تمر بطريقة سريعة، ولكن كاين واحد الإقبال، كاين المستثمرين، وأنا متفق معك بأن خص مجهودات تعمل باش نواكب الاستثمار لأن اليوم نقتطع الضعف الكبيرة في المنتج المغربي، الكل كيتكلم على المغرب بأنه جهة عندها طاقات كبيرة، نقطة الضعف الأولى ديالنا هي الطاقة الإيوائية، معناها الاستثمار.

مع الأسف اللي كيجري اليوم لأن كانت مجهودات كبيرة باش يجي الاستثمار، باش القطاع البنكي حتى هو تكون عندو ثقة في هاذ الاستثمار في هاذ المشاريع السياحية، مع الأسف اللي كيجري اليوم رجعنا سنين إلى الوراء، مستثمرين امشوا بحالهم، خصنا كلنا يد في يد نشتغلو عليه.

باش نجاوب على 10 مليون كظن أن وصلنا ل 9,3 ولا 9,4 ولكن في العالم كلو غير كتنخرج كيقول لك وصلتو الهدف ديالك، ولكن اللي يمكن لنا نفتخرو به هي المردودية ديال القطاع اللي تضاعفت ب 3 المرات، وهذا كتمنى خاص تعرف لأن شحال ما قلنا 20، 10، 15، 30 المهم هو أشنو

ثالثا، السياحة الداخلية، حاليا اليوم من أولوية الأولويات اللي خصها تشجع بجميع الوسائل ديالها، حقيقة أنا عارفكم غادي تجاوبوا كما كتجاوبوا كوز بلادي، كوز بلادي احنا معكم وغادي نشجعكم بجميع الوسائل، ولكن هنا لازم احترام العقد ما بين الطرفين أي ما بين الحكومة وما بين أرباب الفنادق وأرباب المنشآت السياحية، هذا النطاق كيفاش؟ لأن ما يبقاوش يديروا لهم ذلك البند الصغير (selon disponibilité) إذن كنعرفو في الشمال تخدموا غير شهرين أو ثلاث أشهر، وربما إلى جا في هذه الحالة لأن هذا واقع اللي هو ملموس.

أما من الناحية ديال الأبنك، كنعرفو لنا بأن 24 مليار أو مليار ديال الدولار، إذن من هنا، السيد الوزير، واش هاذي 3 سنوات الأبنك واش اليوم تتعامل مع المنشآت السياحية أو الميدان السياحي؟ إذن كلنا كنعرفو بداية 2010، ملي جلالة الملك نصره الله وأيده في 2002، في المؤتمر ديال مراكش كانت تشجيعات لا من الناحية ديال العقار، تسهيل وسائل العقار وتسهيل الاستثمارات بجميع الوسائل، والتسهيلات حتى في الميدان الاقتصادي.

اليوم، السيد الوزير، هاذ المستثمرين اللي استثمروا العشرات ديال الآلاف ديال الأسرة، أشنو تتدير لهم هذه الحكومة في حالة الأزمات؟ إذن واش تنكذبو على راسنا؟ ولا تنبغو نينبو الأمور اللي هي ما صالحاش.

إذن في هذا النطاق هذا، السيد الوزير، لازم خصنا نهضرو بصراحة... إذن السيد الوزير، السيد الرئيس، هنا كخلاصة قول لازم من إعادة النظر، ماشي كوزير لوحدهم، احنا كنعرفوكم بأن السيد الوزير تتدير كل ما في جهمدكم، ولكن الخطوط الملكية المغربية من أفلس ما كاين، الخطوط الملكية المغربية حتى في نطاق تبذير المال العام، لا في الرحلات خارج المغرب ولا داخل المغرب، تبذير المال العام، وجات للبرلمان وطلبت 300 مليار ديال الإعانة، جاية نهار 25 أبريل عاود ثاني غادي تطلب الإعانة.

إذن هاذ الخطوط الملكية المغربية كنعرفو المشاكل، زائد الأبنك، زائد الحكومة، زائد الميادين كلها، إذن السيد الوزير ديروا كل ما في جهمدكم، نداء حتى للمغاربة باش يشجعوا السياحة الوطنية، ونداء للمهاجرين المغاربة خارج المغرب باش يشجعوا عائلاتهم والناس ديالهم ويفسروا للعالم بأسره بأن المغرب راه سليم ومسلم، لأن كما عرفتو، السيد الوزير، راه واحد من 2 اللي قالوا لهم غادي تمشيو للدول العربية، تيقول لهم لا، في التقارير.

إذن هنا تقولو باش يقولو المغرب راه سليم، دولة سياحية بامتياز، ثقافية، نداء للعالم بأسره، من هذا المنبر بأن راه دولة سلمية، والسياحة من أولوية الأولويات في المغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

مسرحه الوطني ليلعب الدور المنوط به.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد بنسالم حميش، وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين،

محاولة للإجابة عن سؤالكم القيم يعني على الأقل تجدر الإشارة إلى أن وزارة الثقافة تدرك أهمية المسرح في المساهمة يعني في تحقيق النهضة الثقافية والفنية لبلادنا، ولذلك كان المسرح من المجالات الأولى التي حظيت أو خصصت الوزارة برنامجا متكاملًا لدعمها، يهم ما يلي (نقول فقط ما استطعنا فعله والأزمة قائمة فعلا، على الأقل تهوين وطأة هذه الأزمة):

أولا، التكوين: أحدثت وزارة الثقافة في 1984 ما يسمى بـ (L'ISADAC) أي المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي، وهو مؤسسة عليا تعنى بتلقين مختلف الفنون والتقنيات المرتبطة بالمسرح في تخصصات أساسية كاللشخيص والسينوغرافيا والتنشيط الثقافي، وقد مكنت هذه المؤسسة من تطعيم الساحة الفنية بكفاءات جيدة ومهمة، حيث ما لبثت خريجوا هذا المعهد أن برزوا على الساحة المسرحية والتلفزيونية كذلك والسينمائية، كما تعمل الوزارة على رعاية ورشات تكوينية في الفنون والتقنيات المسرحية لفائدة الشباب والجمعيات في مختلف دور الثقافة عبر التراب الوطني.

واعتبارا من الموسم 2008-2009، واستهدفا للطفولة والشباب، أحدثت الوزارة مركزا نموذجيا للتكوين المسرحي بالرباط، مفتوحا في وجه الشباب ابتداء من السنة السابعة فما فوق.

وفيا يخص الدعم المسرحي، أحدثت وزارة الثقافة نظاما خاصا لدعم الأعمال المسرحية وإنتاجا وترويجا، حيث يرصد سنويا غلاف مالي لمساعدة الفرق المسرحية على إنتاج أعمالها فيما سمي ببرنامج دعم الإنتاج وترويجه وتسويق أعماله الجاهزة، فيما سمي ببرنامج دعم الترويج.

ومن الأدوات الإجرائية للدعم، أحدثت الوزارة لجنة وطنية لانتقاء ودراسة المشاريع المسرحية، تتولى هذه اللجنة دراسة المشاريع المسرحية من مختلف الجوانب القانونية والمالية والفنية، حيث يتألف الملف الفني من النص المسرحي والتصوير الإخراجي والرؤية السينوغرافية والطاقم الفني العامل بالمشروع وتخص اللجنة النص المسرحي بدراسة مستفيضة، تشمل مختلف عناصر الكتابة الدرامية من لغة وشخص وحوار وحبكة درامية وأفكار عامة وغيرها.

وأخيرا - سأقفز على بعض عناصر الأجوبة - التنشيط المسرحي،

هو المدخول ديال القطاع، واليوم مدخول القطاع تضاعف 3 المرات، اليوم السائح في المغرب يكصرف 800 دولار معدل، وإلى جينا نشوفو في بلد كتونس كيخسر غير 250 دولار وهذا كييعطينا فكرة على شكون هاذ السياح بحال اللي قلتي، قيمة السياح اللي عندنا.

اليوم عندنا - الحمد لله - واحد الصورة اللي جيدة، دول أخرى كتطلب منا شراكة، ونذكر منها البلد تونس اللي اليوم كيطلب منا نكونو شراكة باش يدخل معنا و الموديل ديالنا حتى هو يخدموه عندهم، ولكن في جهة الاستثمار والتحويل هاذي كلها تقط ضعف، متفق معك عليها، اللي كنشتغلو عليها وإن شاء الله غادي نشوفو نتائج قريبا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول أزمة المسرح المغربي، للمستشارين المحترمين: لحبيب لعليج، خيري بلخير، الحو المبروح، محمد القندوسي، محمد المفيد.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي العليج.

المستشار السيد لحبيب لعليج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السؤال ديالنا كيجي حول المسرح المغربي، هذا المسرح الذي عرف نوعا من الركود خلال السنوات الأخيرة، والذي ظهر جليا في المجال المسرحي من خلال التراجع الكبير الذي عرفه هذا القطاع، خصوصا في مجال البنية التحتية أو على مستوى النص أو الفرق والمجموعات المسرحية، والتي رغم دعم وزارتك، لازالت لم تصل إلى ما هو مطلوب في هذا المجال، خصوصا إذا قارنا المنتوج المسرحي المغربي مع منتوج العديد من الدول العربية الأخرى أو دول العالم الثالث.

ولعل هذا التراجع في منظومة المسرح، السيد الوزير، جعل العديد من الفنانين الرواد المغاربة وحتى الشباب منهم يزهوا نحو السينما بكل أنواعها ضامنا لقوتهم البيومي وخوفا من البطالة الفنية، مما ساهم بشكل كبيرة في تعميق أزمة المسرح المغربي، الذي من المفروض أن يلعب دورا اجتماعيا طلائعيا في مجتمع يعرف نهضة اجتماعية مهمة.

السيد الوزير،

ما هي السبل التي ستمكنا من إعادة الاعتبار للمسرح المغربي، بدءا بالبنية التحتية ومرورا بالنص المسرحي وتكوين الممثلين الشباب وتشجيعهم على الاتجاه نحو العمل المسرحي؟ وختاما بإعادة الثقة للجمهور المغربي في

معنوي أكثر من أن يحتاج إلى المادة، لأنه هو ذاك القوة التي يعطيه الوزير أو كتعطيه الوزارة أو يعطيه البلد ديالو من الناحية ديال الدعم المعنوي أكبر بكثير من الدعم المادي.

فلهذا، وجب أن لا نحصر مشاكلنا في الميدان المادي، أن لا نحصر مشاكلنا في الماديات، بالعكس أن ننطلق مع وزارة التربية الوطنية، مع وزارة الشبيبة والرياضة، بأن يجد المسرح مكانه في الثقافة المغربية وفي تكوين الشاب المغربي.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، هناك تعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير الثقافة:

في الدار البيضاء هناك مسرح في طور البناء، ولكن أعتقد أن في الحواضر الكبرى هناك مسارح، أكثر من هذا نقول بأن ما من دار للثقافة تنشأ وزارة الثقافة إلا وتخصص (auditorium) أو قاعة كبرى متعددة الاختصاصات ومن ضمن هذه الاختصاصات المسرح طبعاً، بالإضافة إلى الكورغرافيا والموسيقى والغناء وما إلى ذلك.

لكن أنا أعتبر بأن فيما يخص الهياكل المهيكلية، أو المنشآت المهيكلية، نحن سائرون في جعل هذه العملية تمتد حتى إلى المدن الصغرى والمدن النائية، ولكن أنا أصدقك القول، بأن هناك أزمة كما في المسرح كما في السينما، هي ليست أزمة بنايات ولا هياكل، هي أزمة في المواهب. وزارة الثقافة لا يمكنها أن تصنع ولا أن تفبرك المواهب الفنية، يمكن أن تصاحبها، يمكن أن تكتشفها وترعاها، ولكن المواهب الفنية هي مواهب حقيقة تكون عند الفنانين وتظهر وتبرز وتفرض نفسها بوجودها.

ونعتبر أن الفرقة المسرحية التي تعترض على أن تنال دعماً من وزارة الثقافة هي الفرقة الناجحة، لأنها استطاعت أن تخلق جمهورها، أن تكون الفرقة ليست بالدعوات فقط أو بالمجان بل تكون بالتذاكر، وهناك أمثلة أو على الأقل ثلاثة أمثلة لا أكثر، أسوقها دائماً للقول بأن المغاربة قادرين بأن تكون لهم فن مسرحي متميز، لكن للأسف الشديد في الوزارة تعودت فرق كثيرة على طلب الدعم فالدعم... هذا هو المشكل حقيقة الذي نعاني منه أي (l'assistanat).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

فريق الأصالة والمعاصرة يود تأجيل السؤال إلى الجلسة المقبلة.

إذن أشكركم على انتباهكم.

ورفعت الجلسة.

بجانب تنضم وزارة الثقافة مجموعة من التظاهرات المهرجانية، هنا أسردها سرداً، وكما تدعم الوزارة عدداً وافراً من التظاهرات والمهرجانات المسرحية، تنظمها الجماعات المحلية وهيئات المجتمع المدني، ثم طبعاً تسهر الوزارة على تمثيلية المغرب في المهرجانات المسرحية العربية والدولية.

وأخيراً، الرعاية التنظيمية والقانونية والاجتماعية، بحيث تحرس الوزارة على صياغة إطار قانوني وتنظيمي للممارسات الفنية في الفن المسرحي، وهكذا تم استصدار قانون المهن الفنية ووضع نظام بطاقة الفنان وكذا نظام للرعاية الصحية لفائدة الفنانين.
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السي لحبيب.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات التي أعطيتها لنا، هنا بغينا نقاوا في واحد المجتمع ذا إمكانيات قليلة وضعيفة، ولكن عندو إمكانيات بشرية ضخمة، هذا الشباب المتواجد في مختلف المدارس، في مختلف الثانويات. ما هي الهواية التي أعطيناها؟ هل هذا الشاب في إطار الثقافة والتكوين ديالو أعطيناها إلهام بالمسرح؟ هل هناك مسرح سنوي؟ هل هناك مباريات مسرح سنوية؟ هل هناك قافلات المسرح؟ هل هناك تنشيط للمسرح؟ نحن لا نطلب أن تكون للمسرح محنية، أو أن يكون المردود أكثر من أن يساهم هذا النوع الثقافي من تكوين الشاب، بدل أن يذهب إلى المقاهي أو أن يذهب باش يمشي بدير (la drogue) أنه أن يمارس المسرح وثقافة المسرح على الهواء الطلق.

هل، وأتم وزير الثقافة، تنظرون إلى مدينة الدار البيضاء ب 5 مليون البشر وما عندهاش مسرح؟

هل تنظرون إلى مدينة فاس عاصمة علمية ذات تراث ثقافي قديم ما عندهاش مسرح؟

كيف ترون مستقبل هذه البلاد عندما لا نكون الشاب أنه ينال الإجازة في الأدب وما يعرفش مسرحية واحدة؟

كيف تتصورون أنه الشاب بغيتيه أنه يتكون وأنه لا يعالج أموره بصفة موضوعية، بصفة ثقافية، بصفة يناقش فيها المجتمع؟

أنرضى ما يحدث اليوم في المغرب؟ كيفية النقاش ونوعية النقاش ونوعية المطالبة بالحقوق؟ المطالبة بالثقافة في النهضة الأوربية كانت عبر المسرح؟

نتمنى أن نكون في مستوى هذا الحدث، لأنه المشكل ما شي دائماً ديال المادة أكثر منه مشكل ديال التوجيه، وديال الثقة في الشباب، عندما نتكلم

عن الدعم، شاب في عمر 18 سنة يحتاج إلى تصنيف، يحتاج إلى دعم